



# مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

د. نواف أبو شمالة

دراسات  
عربية

## سلسلة دراسات تنموية :

سلسلة تنموية تهدف إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم قضايا التنمية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات علمية دورية وغير دورية يقوم بتنظيمها المعهد. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد المهتمين بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع تلك القضايا في الدول العربية.

سلسلة دراسات تنموية  
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

# مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

إعداد

د. نواف أبو شمالة

2023

العدد (77)

## المحتويات

1	..... مقدمة
	<b>1. المبررات الموضوعية لتنويع مصادر تمويل التعليم</b>
2	..... في الدول العربية
11	..... 2. مصادر تمويل التعليم
14	..... 3. مصادر تمويل التعليم في الدول العربية - الواقع والتطور والأداء المقارن .....
22	..... 4. تمويل التعليم في التجارب الدولية الرائدة - نموذج الولايات المتحدة الأمريكية.
	<b>5. الطاقات الكامنة لدور الوقف في تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء</b>
31	..... التطبيقات الدولية الرائدة .....
37	..... 6. الخاتمة
46	..... المراجع
52	..... الملاحق

## مقدمة

يشير الوضع الراهن إلى تزايد الطلب على التعليم في الدول العربية مدفوعاً كمياً بنتائج الإسقاطات السكانية للعقود القادمة، وتنامي معدلات الالتحاق بالتعليم، ونوعياً بتطور أشكال الطلب على التعليم تجاه مجالات تعليمية أكثر تنوعاً وتخصصاً، تلي متطلبات تحقيق أعلى درجات التنافسية في أسواق العمل وطنياً ودولياً. وهو ما يلقي عبء متزايد على الحكومات لمواجهة هذا الطلب وتوفير العرض المناسب من الفرص التعليمية. لاسيما أن الدول العربية تواجه دون استثناء تراجعاً في مستويات الحيز المتاح لديها، لأسباب عديدة ومتفاوتة لعل أبرزها عدم استقرار الإيرادات العامة، أو عدم كفايتها بالأساس، إضافة لما تواجه من أعباء نتيجة الصدمات أو الازمات التي تخل بالحيز المالي المتاح كما ظهر ذلك واضحاً نتيجة تداعيات أزمة كوفيد - 19. كذلك يكتسب موضوع تمويل التعليم أهميته بناء على ما أكدته النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التطبيقية الواسعة من مركزية دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي وبناء ثروات الأمم، مقارنة بباقي أشكال رأس المال (World bank,2006).

أظهرت التطبيقات الدولية وجود فضاء واسع يمكن للدول توظيفه لمواجهة هذا الوضع ليس فقط للتخلص من عبء التمويل وإتاحة الفرص للحكومات لإعادة توجيه تمويلها العام، بل إدراكاً لمستويات أعلى من كفاءة الانفاق وفعاليتها تجاه الهدف الأساسي المرجو المتمثل في بناء رأس مال بشري قادر على قيادة النمو الاقتصادي ومسار التنمية المستدامة للمجتمعات والاقتصادات العربية.

في ضوء ذلك يسلط هذا العدد من سلسلة الدراسات التنموية الضوء على واقع ومصادر تمويل التعليم في الدول العربية، مع استدعاء التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال وأهم الآليات التي تم اتباعها لتنويع تلك المصادر وزيادة كفاءتها وفعاليتها (نموذج

الولايات المتحدة الأمريكية). وذلك سعياً للاستفادة منها وفق معطيات الواقع الاقتصادي والتنموي في الدول العربية.

## 1. المبررات الموضوعية لتنوع مصادر تمويل التعليم في الدول العربية

أشار التمهيد إلى وجود العديد من المبررات الموضوعية للبحث في سبل تمويل التعليم في الدول العربية في الحاضر والمستقبل. في هذا الإطار تعرض الورقة بقدر من التفصيل لعدد من هذه المبررات.

### 1.1 الحيز المالي

يحظى المبرر المتعلق بقدرات الحكومات على الاستمرار في تمويل الانفاق على التعليم بخصوصية عالية حيث يظهر تحدي سبل الموازنة بين إتاحة التعليم وفق المعايير الكمية والنوعية المناسبة وبما يلي استحقاقات المواطن في تلقي هذه الخدمة من جانب، وواقع وتحديات الحيز المالي المتاح للحكومات من جانب آخر. حيث توضح البيانات الاتجاه الواضح نحو تقلص هذا الحيز للدول العربية دون استثناء، وتغير النسق التاريخي الذي تمتع به عدد من الدول العربية لاسيما النفطية، حيث تحقيق فوائض مالية بنسب متفاوتة، إلى مستويات عجز متنامية، انعكست بوضوح فيما تظهره بيانات عجز الموازنة العامة، ومستويات الدين العام. توضح البيانات هذا الأداء حيث تغير صافي الموازنة لإجمالي الدول العربية من فائض مثلت نسبته للنواتج المحلي الإجمالي نحو 6.3% عام 2012 إلى عجز نسبته نحو 7.2% عام 2021، وهي السمة التي سادت كذلك على المستوى القطري في معظم الدول العربية التي تراوحت بين تحول الفوائض التاريخية إلى عجز أو تراجع ملموس لاسيما في الدول النفطية (باستثناء الإمارات)، أو تعمق مستويات العجز المحققة، كما في باقي الدول العربية باستثناء عدد من الدول التي وإن استمرت في تحقيق عجز في موازنتها العامة، إلا أنها شهدت تحسناً نسبياً في مستوياته ممثلة في اليمن، وجيبوتي، والمغرب، مصر، ولبنان (الجدول رقم 1)

**مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة**

الجدول رقم (1) تطور نسبة العجز أو الفائض في الموازنة العامة للنتائج المحلي الإجمالي في الدول العربية لسنوات مختارة للفترة 2012-2021 %

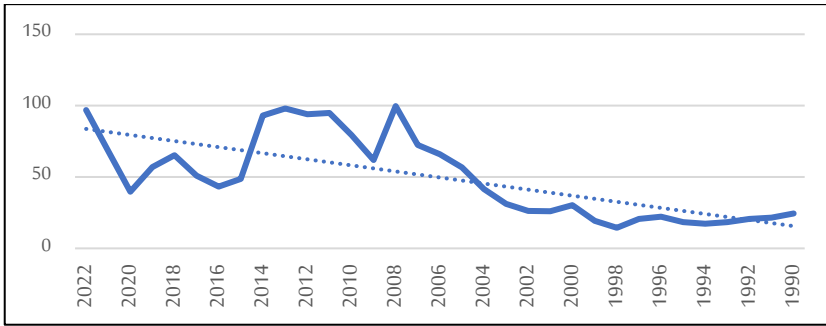
الدولة	2012	2021
الكويت	27.2	-12.9
ليبيا	24.2	11.3
قطر	19.9	4.4
السعودية	13.6	-2.3
العراق	6.8	-0.8
موريتانيا	2.8	2.8
القُمر	2.7	-0.5
الإمارات	1.4	2.4
فلسطين	0.3-	-5.2
عُمان	0.3-	-3.2
البحرين	2-	-17.9
تونس	2.5-	-7.6
السودان	3.8-	-10.8
الجزائر	5-	-7.2
جيبوتي	5.3-	-3.4
اليمن	5.4-	-4.8
المغرب	7.3-	-5.9
الأردن	8.3-	-8.6
لبنان	9.3-	-3.5
مصر	10.6-	-7.0

المصدر: IMF (October,2022)

يرتبط هذا الأداء بما تواجهه الدول العربية النفطية من تقلبات أو تراجعات في أسعار النفط (تراجع سعر البرميل للنفط مما متوسطه 99.7 دولار للبرميل كمتوسط للعام 2008 إلى نحو 39.7 دولار للبرميل عام 2020)، قبل أن تعاود الارتفاع مجددا للعامين 2021، 2022 مؤكدة ارتفاع وتيرة التقلب لأسعار النفط والتي بلغت نحو 28.80 (الشكل رقم 1). كما يرتبط بما تواجهه باقي الدول العربية من عجز مزمن في موازنتها

العامة لأسباب تتعلق بتحديات اقتصادية أو تنمية أخرى هيكلية الطابع. وقد أُضيف لكل هذا ما واجهته الموازنات العامة في كافة الدول العربية دون استثناء من أعباء إضافية نجمت عن تداعيات جائحة كوفيد-19، نتيجة تباطؤ الطلب العالمي وتراجع صادرات الدول من النفط بالنسبة للدول النفطية، وكذلك تراجع عوائد خدمات السياحة والنقل والطيران والتحويلات لباقي الدول العربية، إضافة لتكاليف مواجهة الجائحة ذاتها والحد من تداعياتها على المجتمعات والاقتصادات ومؤسسات الاعمال في الدول العربية كافة (أبو شمالة، 2020).

الشكل رقم (1): تطور متوسط السعر السنوي للنفط الخام 1990-2022



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: IEA – International Energy Agency - IEA, 2022., Macrotrends, 2022.

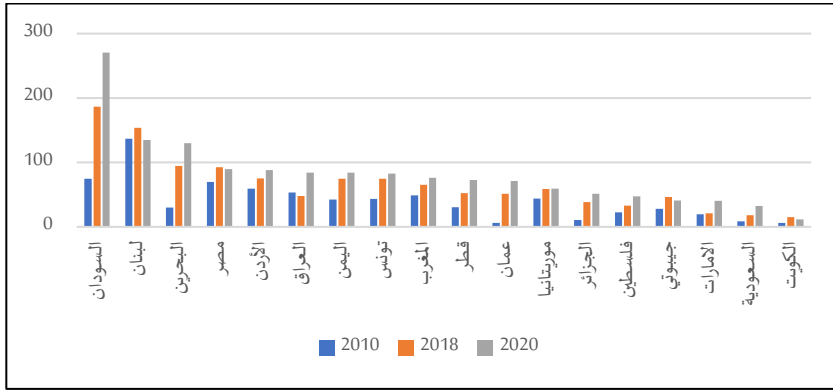
قادت تلك المعطيات إلى ارتفاع مديونية عديد من الدول العربية من مستواها الفعلي وفق بيانات عام 2018 الى مستويات عالية عام 2020، بل إنها شهدت تضاعفا في دول عُرفت تاريخياً بفوائضها المالية مثل السعودية والإمارات، كما يمكن رصد معاناة الدول العربية دون استثناء من ارتفاع اعباء تلك المديونية عام 2020 وذلك عند مقارنتها بمستوياتها عام 2010. وهي المعطيات التي ستلقي دون شك مزيد من الأعباء على مستويات الحيز المالي المتاح للدول العربية حالياً وفي المستقبل لخدمة تلك الديون، هذا إن لم تدخل بعض الدول العربية في مصيدة الدين. (الشكل رقم 2).



## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

الشكل رقم (2): اجمالي الدين الحكومي للنتائج المحلي الاجمالي في الدول العربية (%)

لسنوات مختارة للفترة 2010 - 2020



المصدر: IMF, 2022a.

يتفق هذا التقدير لتقلص الحيز المالي المتاح في الدول العربية مع التقديرات الحديثة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، التي ترجح أيضاً تباطؤ وتيرة التعافي الاقتصادي العالمي من تداعيات جائحة كوفيد-19، وذلك نتيجة الازمة الأوكرانية – الروسية (فبراير 2022) واحتمالات اتساع نطاقها، وما ولدته من ضغوط على الموازنات العامة من جانب، وعدم استقرار تقديرات مستقبل الجائحة ومتحوراتها من جانب آخر (IMF, 2022b).

### 1.2 مركزية دور التعليم في تحقيق التنمية: العائد على التعليم

كذلك يركز مبرر الاهتمام بالتعليم وتمويله ببعده تنموي وثقته النظرية والتطبيق، حيث يولد التعليم خارجيات إيجابية واسعة Externalities. كما أن الاستثمار فيه يحقق عوائد خاصة Private Returns واجتماعية Social Returns على حد سواء. تتمثل عائداته الخاصة في زيادة الأجور المرتبطة بزيادة التحصيل التعليمي، أما عائداته الاجتماعية فتشمل كل مكاسب المجتمع من هذا التعليم بما في ذلك دوره في الارتقاء

بمستويات التمكين والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والحد من التهميش وبناء أسس معرفية راسخة لمجتمعات واقتصادات أكثر استدامة (OECD,2015, ,2021).

وتدلنا مراجعة الدراسات الدولية التي قامت بقياس العائدين الخاص والاجتماعي على التعليم على مستوى دول وأقاليم العالم، أن كلا العائدين (على العموم) يرتفعان في الأقاليم متوسطة ومنخفضة الدخل وهو التصنيف الذي تنتهي إليه معظم الدول العربية (الجدول رقم 2).

الجدول رقم (2): معدل العائد الخاص والاجتماعي على التعليم وفق مراحل التعليم لأقاليم العالم مقسمة وفق معيار الدخل - 2018 (%)

اجتماعي			خاص			الدول وفق مستوى متوسط دخل الفرد
التعليم العالي	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	التعليم العالي	التعليم الثانوي	التعليم الابتدائي	
13.2	18.1	22.1	26.8	18.7	25.4	الدول منخفضة الدخل
11.4	12.8	17.1	20.2	17.7	24.5	الدول متوسطة الدخل
9.7	10.3	15.8	12.8	13.2	28.4	الدول مرتفعة الدخل
10.5	11.8	17.5	15.8	15.1	25.4	المتوسط العالمي

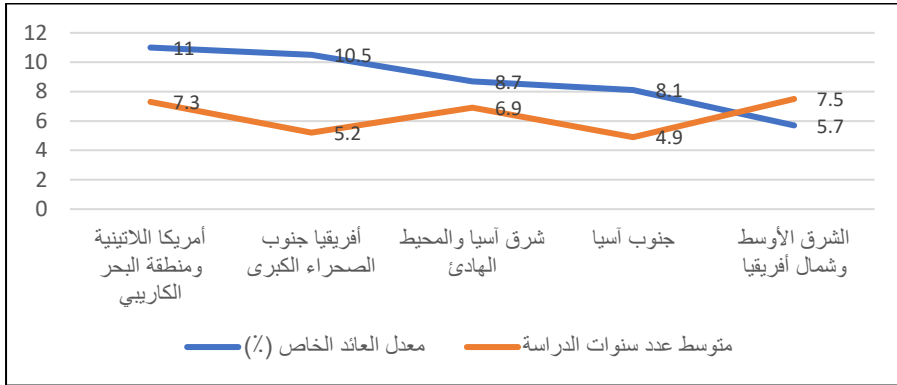
المصدر: Patrinos and Psacharopoulos,2020.

من جانب آخر أظهرت دراسة متخصصة انخفاض معدل العائد الخاص على التعليم في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يضم معظم الدول العربية وذلك مقارنة بأقاليم العالم، في حين تحققت أعلى العوائد عالمياً في أقاليم نامية مثل أمريكا اللاتينية، وأفريقيا جنوب الصحراء. يأتي هذا الاداء في الوقت الذي تجاوز فيه عدد سنوات الدراسة في إقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا نظيره في معظم أقاليم العالم النامية والصاعدة. في إشارة واضحة لوجود إشكالات حقيقية في نوعية التعليم ومخرجاته وكذلك في هيكل سوق العمل في الدول العربية (الشكل رقم 3، الملحق رقم 1).

## مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

الشكل رقم (3): مدى تناسب العائد الخاص على التعليم (%) مع عدد سنوات الدراسة

في عدد من أقاليم العالم - 2018

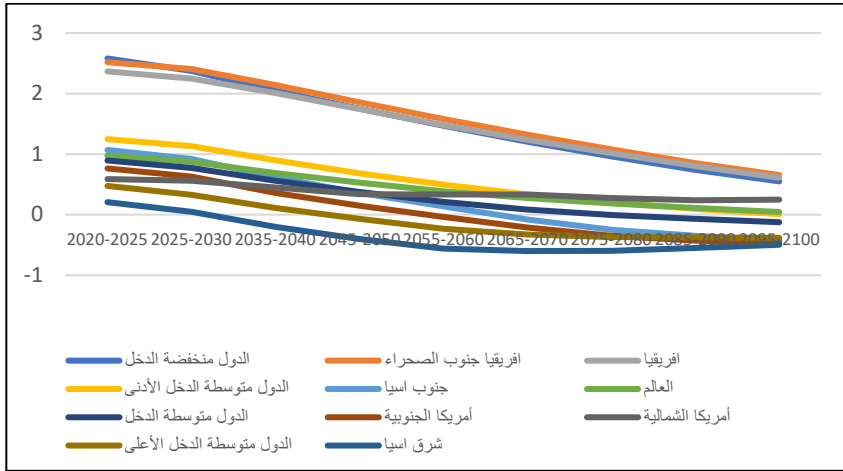


المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى Patrinis and Psacharopoulos, 2020.

### 1.3 الطلب على التعليم

ضمن ذات السياق يبرز المبرر المتعلق بمستقبل الطلب على التعليم نتيجة النمو السكاني. فرغم الاتجاه العالمي والإقليمي لتراجع معدلات النمو السكاني (حيث تمثل نهاية هذا القرن وفق الدراسات السكانية نهاية العصر الحالي للنمو السريع للسكان الذي بدأ منذ عام 1800 تقريباً في بعض أقاليم العالم، وفي منتصف القرن العشرين على المستوى العالمي)، إلا أن ذلك لا يمنع استمرار تزايد أعداد السكان ومن ثم استمرار تزايد الطلب الكمي على التعليم وإن كان ليس بذات الوتيرة التي شهدتها العقود الماضية وكذلك ليس بذات الوتيرة لمجمل سنوات العقود القادمة. (الشكل رقم 4).

الشكل رقم (4): تطور معدلات النمو السكاني في العالم وأقاليمه (وفق معياري الدخل والجغرافيا) كمتوسط لفترات مختارة لسنوات الفترة 2010-2020 (%)

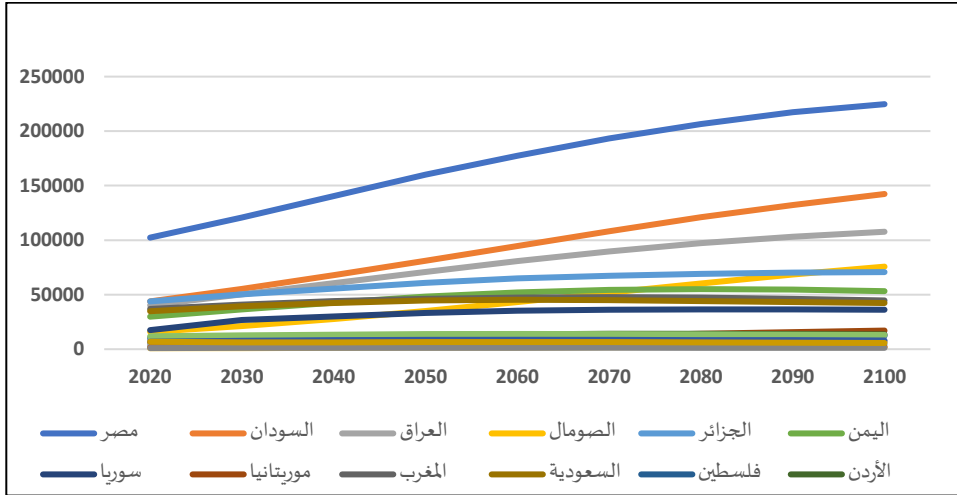


المصدر: UN,2022

توضح نتائج الاسقاطات السكانية ارتفاع تقديرات عدد السكان في الدول العربية من مستواه الفعلي عام 2020 البالغ نحو 436.4 مليون نسمة ليبلغ نحو 671.1 مليون نسمة عام 2050 وصولاً إلى نحو 903.4 مليون نسمة عام 2100. كما يظهر من البيانات أن كافة الدول العربية تواجه هذا التنامي (باستثناء لبنان) في حجم الطلب وإن تباينت الوتيرة لتبلغ أعلى مستوياتها في مصر والسودان والعراق والصومال والجزائر، كما سيبلغ هذا التنامي أعلى مستوياته عام 2070 في عدد من الدول العربية قبل أن يتراجع نسبياً أو يستقر كما في اليمن والجزائر وسوريا (الشكل رقم 5)، (الملحق رقم 2).

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

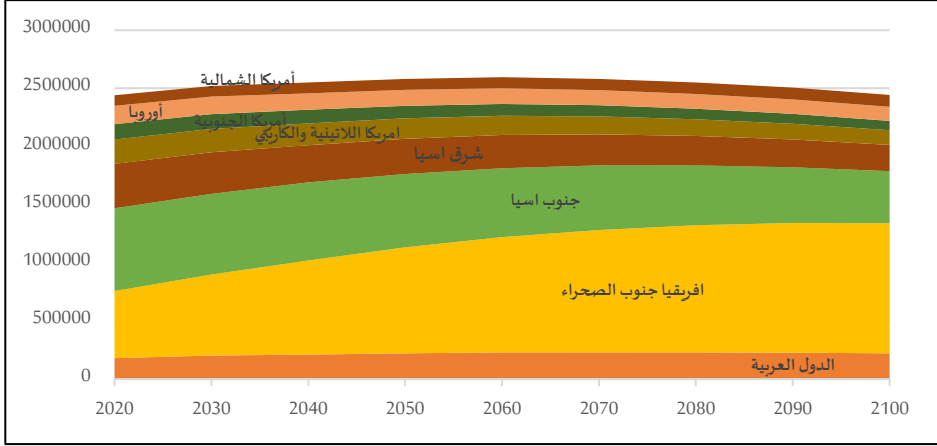
الشكل رقم (5): الاسقاطات السكانية للدول العربية لسنوات الفترة 2020- 2100 (مليون نسمة)



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: UN, 2022.

بالتركيز على الفئة العمرية (0-19) عام التي تمثل عملياً قاعدة الهرم السكاني والمصدر الأساسي للطلب على خدمات التعليم لاسيما العام، تظهر الاسقاطات المستقبلية للدول العربية كمجموع استقرار أو تزايد نسبي لهذه الشريحة العمرية حتى العام 2100، مقارنة بباقي أقاليم العالم مع بلوغها أعلى مستوياتها عام 2070، كما يظهر نمو هذه القاعدة السكانية الواضح في إقليم افريقيا جنوب الصحراء، مع تراجعها أو استقرارها النسبي في أقاليم جنوب آسيا، وشرق آسيا، وأوروبا، وأمريكا الجنوبية، وأمريكا الشمالية (الشكل رقم 6).

الشكل رقم (6): مستقبل الطلب على التعليم وفق نتائج الاسقاطات السكانية للفئة العمرية (0-19) في الدول العربية وأقاليم مقارنة حتى العام 2100

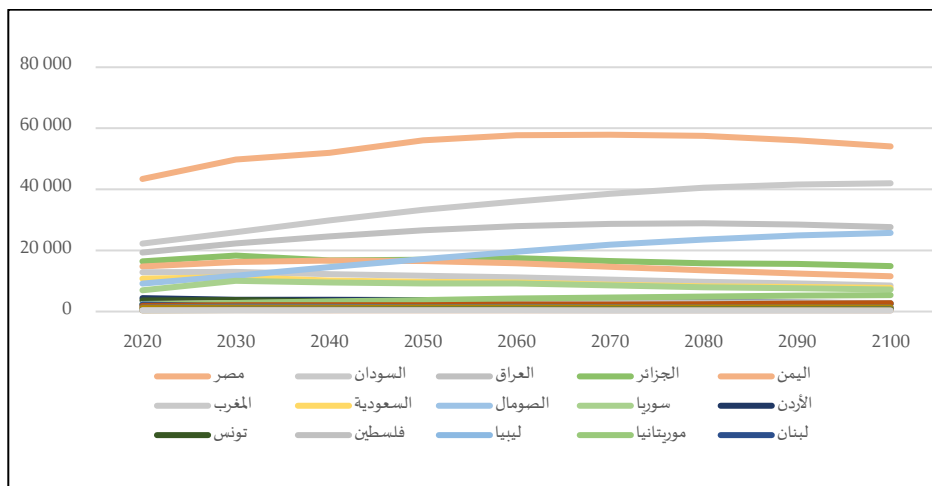


المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: UN,2022.

أما على المستوى القطري فقد ظهر واضحاً أن الدول العربية كبيرة الحجم السكاني ستشهد زيادة في حجم هذه الفئة العمرية (0-19) وصولاً للعام 2100 ممثلة في مصر، والسودان، والعراق، والصومال. مع رصد تراجعها في دول مثل الجزائر، واليمن، والسعودية، وتونس، واستقرارها النسبي في باقي الدول العربية (الشكل رقم 7، الملحق رقم3).

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

الشكل رقم (7): اسقاطات عدد السكان حتى العام 2100 في الدول العربية للفترة العمرية (0-19) - مليون نسمة



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: UN,2022.

استناداً لكل ما سبق تبرز أهمية هذا العدد من سلسلة دراسات تنموية، في جانب تزايد الحاجة للبحث عن بدائل جديدة أو غير تقليدية أو غير مفعلة بالقدر الكافي لتمويل التعليم في الدول العربية، التي يواجه جميعها تحدي محدودية أو عدم استقرار الحيز المالي المتاح، وأيضاً تزايد الطلب على خدمات تعليمية ذات جودة عالية، ويواجه عديد منها تحدي ارتفاع الطلب (الكمي) على الخدمات التعليمية في المستقبل، وإن كان ليس بذات الوتيرة. على أن يظل البحث عن تلك البدائل مقيداً بالمعايير والضوابط السابق الإشارة إليها.

## 2. مصادر تمويل التعليم

يمثل توفير مصدر لتمويل العملية التعليمية عنصراً محورياً لنجاح المنظومة التعليمية لإنجاز الدور المرجو منها والمخطط لها، فهو أداة تمويل البنى والمرافق وكذلك توفير المدخلات الأساسية والمتطلبات التشغيلية للعملية التعليمية، إضافة لعمليات الصيانة الدورية، وهو كذلك أداة تفعيل النظم وتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير والارتقاء

بالعملية التعليمية ومخرجاتها وصولاً لبناء رأس المال البشري وتلبية لاستحقاقات المواطن وفق المواثيق الدولية والداستير الوطنية الخاصة بالحق في التعليم (أبو شمالة، 2018).

هناك توافق على أن مصادر تمويل التعليم تتضمن ثلاثة مصادر أساسية هي: "مصادر عامة، ومصادر خاصة، ومصادر دولية". ونتيجة لما يشهده الواقع المعاصر من وجود مصادر للتمويل تنتهي من حيث المبدأ إلى أحد تلك المصادر الثلاث، إلا أنها تحظى بخصوصية معينة مثل امتلاكها قابلية أعلى للنمو أو أفق أوسع للتطبيق مقارنة بباقي مصادر التمويل، يمكن توسيع تلك المصادر إلى خمسة مصادر أساسية (Saavedra, 2002) على النحو التالي:

- **التمويل العام (الحكومي):** يمثل التمويل الحكومي وبخاصة للتعليم العام المصدر الأكثر أهمية للتمويل، سواء المقدم عبر الحكومة المركزية أو حكومات البلديات/المحليات أو الولايات داخل الدولة (وفق النظام الإداري المطبق في الدولة)، وهو التمويل المقدم استناداً واستجابة للاستحقاقات الوطنية والدولية والإنسانية المعنية بتعميم وإتاحة وضمان التعليم العام الأساسي وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين المواطنين (يستند ذلك الإلزام إلى الدساتير الوطنية المتضمنة لمبادئ التكافؤ والحقوق الأساسية للمواطن، وكذلك للالتزامات الدولية ذات الصلة مثل أهداف الألفية 2000-MDGs، ومن بعدها أهداف التنمية المستدامة 2030-SDGs، إضافة لمقررات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948 في مادته رقم 26 المتضمنة، أن لكل شخص الحق في التعليم، وأن التعليم يجب أن يكون في مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان، وأن يكون التعليم الأولي إلزامياً - أخذاً في الاعتبار ما تظهره الممارسات الدولية من تراجع الأهمية النسبية لذلك المصدر التمويلي بالتوازي مع الصعود في المراحل التعليمية وصولاً للتعليم العالي - وترجع أهمية هذا المصدر التمويلي لكونه يعكس بطريقة قابلة للقياس مدى الالتزام القائم من جانب الحكومات تجاه التعليم، كما أنه يظهر



السياق العام لدور العملية التعليمية ومخرجاتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (OECD,2015).

- التمويل الخاص: يتضمن هذا المصدر التمويلي كافة أشكال الإنفاق على التعليم من المصادر غير الحكومية، وبذلك يتسع هذا ليشمل مساهمات الافراد (الأسر) من خلال سداد الرسوم الدراسية مقابل الخدمات التعليمية، وكذلك إنفاق أو استثمارات مؤسسات الأعمال الوطنية أو الدولية الهادفة للربح للاستثمار في التعليم بمختلف مراحلها، كما يمكن اعتبار آلية تقديم قروض ميسرة للمؤسسات التعليمية أو للأفراد الملتحقين بالعملية التعليمية، هو أيضاً شكل من أشكال التمويل الخاص. ومن ثم فإن هذا التمويل لا يتضمن قيمة الإعانات العامة المقدمة من الحكومات لمؤسسات التعليم الخاصة، كما أنه لا يتضمن الأشكال الأخرى للإنفاق غير المباشر على التعليم من الأسر والعائلات والكيانات الخاصة الأخرى، مثل شراء الكتب بواسطة الأسر، والدروس الخصوصية للطلاب وباقي عناصر تكاليف المعيشة الطالب.(OECD,2016).

- التمويل ضمن الأطر الثنائية والمتعددة: يتضمن ذلك التمويل المقدم من جانب المؤسسات والهيئات الدولية والدول المانحة وغيرها من الأطر الدولية الانمائية المعنية بتدعيم جهود التنمية وإتاحة وتطوير التعليم في الدول النامية. والذي يأخذ أشكالاً مالية أو فنية وفقاً لمتطلبات واحتياجات قطاع التعليم في الدول ووفقاً لطبيعة الدعم المقدم ذاته من الدول والمؤسسات المانحة عبر الأطر الثنائية Bilateral، او ضمن الأطر متعدد الأطراف Multilateral كمساعدات أو كقروض ميسرة.

- التمويل (الخاص) غير الهادف للربح: ينتهي هذا المصدر أو النمط التمويلي إلى نشاط المؤسسات غير الربحية، أي أنه يختلف عن التمويل الخاص في كونه لا يستهدف الربح، ويختلف عن التمويل العام في كونه لا تقوم به الحكومات. حيث يستند ذلك المصدر التمويلي إلى كافة أشكال التمويل المقدم من المصادر غير

الحكومية من خلال: الأفراد، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو المنظمات غير الحكومية على شكل منح، أو تبرعات، أو هبات، أو موقوفات.

- التمويل الذاتي: يعتمد ذلك المصدر التمويلي على الجهود الذاتية للمؤسسات التعليمية القائمة، أي أنه يعتمد على قدرة المؤسسات التعليمية ذاتها على خلق دخول لتمول إنفاقها لإنجاز أنشطتها التعليمية. بما يعرف تطبيقياً بـ "المدرسة/المؤسسة التعليمية المنتجة". حيث يتم توظيف القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية من موارد بشرية/طلاب أو أصول ومرافق مادية لتوليد عوائد مالية، من خلال إنتاج بعض السلع أو توفير بعض الخدمات، بما يتضمنه ذلك من نماذج إنتاج البحوث والدراسات لصالح مؤسسات الأعمال وبخاصة للطلاب في مراحل التعليم العالي، أو كما في حالة قيام المؤسسة التعليمية باستثمار بعض أصولها من خلال التأجير المؤقت أو الموسمي أو أي أشكال أخرى تنمي العوائد المالية للمؤسسة التعليمية.

### 3. مصادر تمويل التعليم في الدول العربية – الواقع والتطور

#### والأداء المقارن

حرصاً على متابعة وتقييم مدى قيام الدول أو الحكومات بشكل محدد بتوفير التخصيصات المناسبة للتعليم ومنظومة عمله فقد قامت منظمة اليونسكو بوضع تقديرات في هذا الخصوص، حيث حددت نسب معيارية لذلك الانفاق ممثلة في تخصيص ما لا يقل عن 20% من ميزانية الدولة أو 6% من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم (UNISCO,2015). وهي النسب التي أصبحت أحد أهم أدوات التقييم الكمي لتمويل التعليم عالمياً.

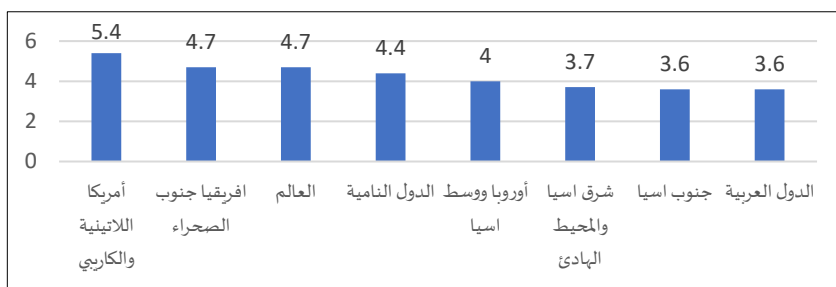
يشير واقع تمويل التعليم – تاريخياً - على مستوى دول العالم بما فيها الدول العربية إلى أسبقية التعليم الممول من المصادر غير الحكومية ممثلاً بشكل أساسي في دور الجهود المجتمعية (الخيرية والتعاونية والوقفية) للأفراد والمجتمعات لحشد التمويل

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

(التبرعات) لبناء المدارس ومعاهد التعليم وتوفير متطلباتها ومستلزماتها التشغيلية، وهو المسار الذي شهد تبديلاً تاماً في العصر الحديث حيث سيطرة أنماط التمويل المرتكز على الدور الحكومي وتخصيصات الموازنة العامة للعملية التعليمية (أبوشماله، 2018).

تظهر البيانات أن متوسط ما تنفقه حكومات الدول العربية على التعليم يبلغ نحو 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وذلك كمتوسط لسنوات الفترة (2013-2018) وهو المعدل الأقل مقارنة بالمتوسط العالمي (4.7%) وكذلك مقارنة بالمستويات المحققة في باقي أقاليم العالم متساوياً مع نظيره المحقق في إقليم جنوب آسيا (الشكل رقم 8).

الشكل رقم (8): الانفاق على التعليم منسوباً للناتج المحلي الإجمالي كمتوسط لسنوات الفترة 2013-2018 في الدول العربية وأقاليم العالم %

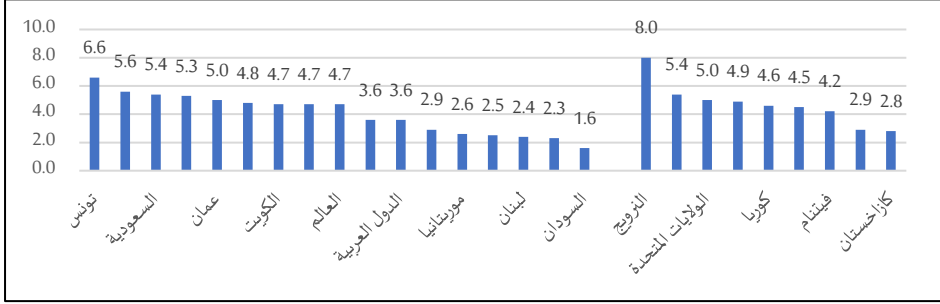


المصدر: UNDP, 2022.

على المستوى القطري، توضح البيانات تمكن عدد من الدول العربية من تحقيق معدلات إنفاق تتجاوز المتوسط العالمي ممثلة في تونس وجيبوتي والسعودية وفلسطين وعمان ومصر، وهي الدول التي تتباين أساساً في مستويات الدخل وفي مستويات التنمية وذلك وفق مؤشر متوسط دخل الفرد، ومستوى التنمية البشرية HDI، حيث تنتمي السعودية وعمان للدول مرتفعة الدخل والتنمية البشرية العالية جداً، في حين تنتهي باقي الدول لمستويات الدخل والتنمية البشرية المتوسطة. من جانب آخر توضح البيانات أن معظم الدول العربية لم تجار المتوسط العالمي للإنفاق على التعليم، أو حتى ذلك

المحقق في دول المقارنة المتقدمة والنامية والصاعدة التي يتقارب متوسط دخل الفرد فيها مع نظيره في الدول العربية (الشكل رقم 9).

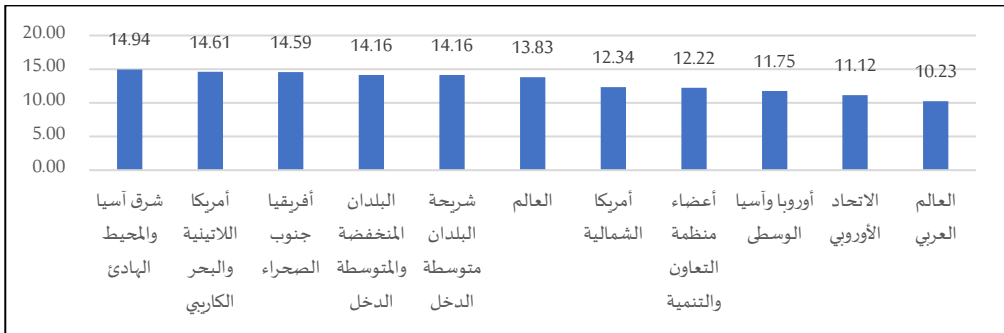
الشكل رقم (9): الانفاق على التعليم منسوباً للنتائج المحلي الإجمالي كمتوسط لسنوات الفترة 2013-2018 في الدول العربية ودول وأقاليم مقارنة %



المصدر: UNDP, 2022

كذلك يظهر رصد متوسط نسبة الانفاق على التعليم منسوباً لإجمالي الانفاق العام ذات النتيجة التي أظهرها المؤشر السابق. حيث جاءت الدول العربية في الترتيب الأخير في أولوية الانفاق على التعليم (10.23% فقط) وذلك مقارنة بباقي أقاليم العالم (الشكل رقم 10).

الشكل رقم (10): أولوية الإنفاق العام على التعليم (% من الإنفاق الحكومي) في الدول العربية وأقاليم العالم وفق معياري الدخل والجغرافيا - 2019



المصدر: World bank, 2022

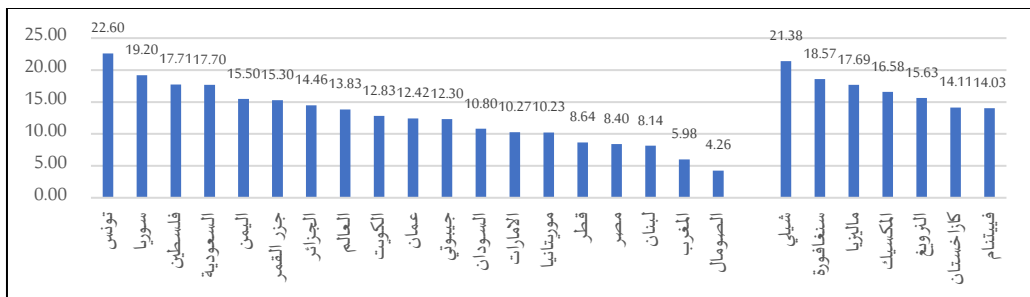
## مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

في هذا الإطار يجب لفت الانتباه الى ملاحظتين أساسيتين أولهما عدم تمكن أي من أقاليم العالم من الوصول إلى النسبة المعيارية المقترحة من جانب اليونسكو للإنفاق على التعليم (20.0%)، أما الملاحظة الثانية فهي أن الأقاليم الأكثر تقدماً والاعلى دخلاً تنفق على التعليم أقل مما تنفقه الأقاليم النامية والصاعدة التي تنتمي اليها الدول العربية على العموم، بما قد يشير في جانب منه إلى أن الواقع التنموي العربي بما يتضمنه من معطيات وتحديات كان يستدعي توجيه إنفاق أكثر على التعليم، أو إلى وجود تحدي حقيقي في كفاءة وفعالية هذا الإنفاق، أو إلى تباينات في الطلب على خدمات التعليم وذلك ارتباطاً بتباين تركيبة الهيكل العمري للسكان، أو إلى تباين دور التمويل الخاص كما سيتضح لاحقاً.

على المستوى القطري لم تتمكن سوى دولة عربية ممثلة في تونس من تجاوز النسبة المعيارية المقترحة من جانب اليونسكو، كما حققت دول عربية متفاوتة في مستوى الدخل والتنمية البشرية المستويات الأعلى عربياً وتجاوزت المتوسط العالمي في هذا الإنفاق ممثلة في سوريا وفلسطين والسعودية واليمن والقمر والجزائر، وجاءت باقي الدول العربية ضمن الترتيب الأقل في أولوية هذا الإنفاق بالنسبة للحكومات، وضمت كذلك دولاً متباينة الدخل والمستوى التنموي. ويفسر جانب من هذا التباين باتساع دور التمويل الخاص في بعض الدول مثل الامارات، أو بعدم كفاية الموارد المالية ذاتها في دول أخرى مثل موريتانيا والصومال (الشكل رقم 11).

الشكل رقم (11): أولوية الإنفاق العام على التعليم (% من الإنفاق الحكومي) في الدول العربية

وعدد من دول المقارنة - 2019\*



المصدر: World bank, 2022

\*بيانات تونس وفق آخر بيان متاح للعام 2015، ولبينات سوريا ومصر واليمن: راجع التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021.

فيما يتعلق بدور التمويل الخاص، فقد أظهرت البيانات السابقة تمكن عدد من الدول العربية من تحقيق معدلات في مجال الانفاق على التعليم كنسبة للنواتج المحلي الإجمالي أو كنسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي تتجاوز نظيرتها المتحققة في بعض الدول المتقدمة أو الصاعدة التي تتمتع بسجل متقدم في التنمية البشرية ونوعية رأسمالها البشري وبالتبعية جودة مخرجاتها التعليمية، وهو الأمر أو التناقض الذي يفسر بـ "دور التمويل الخاص وحجم مساهمته في التعليم"، حيث تتسم دول المقارنة وبنسب متفاوتة بارتفاع دور ومساهمة التمويل الخاص لتمويل التعليم من مختلف مصادره لاسيما الممول من الأسر والعائلات، حيث تشير البيانات المتاحة إلى بلوغ هذه النسبة (في المتوسط) في بعض الدول مثل ، كوريا والولايات المتحدة واليابان نحو 33.5%، 31.6%، 29.9% لكل منهم على التوالي. بمعنى أن للتمويل الخاص مساهمة في تدعيم تمويل قطاع التعليم (بمختلف مراحل) وهو ما يفسر انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي على التعليم منسوبا للنواتج أو لإجمالي الانفاق. من جانب آخر أظهر تحليل بيانات تمويل التعليم لعينة مكونة من 50 دولة على مستوى العالم ممن توفرت عنهم بيانات كاملة، بلوغ متوسط مساهمة القطاع الخاص في تمويل التعليم نحو 31.0% مقابل معدل قدره 69.0% للقطاع الحكومي، كما أنه على مستوى 25.0% من الدول المشمولة في عينة الدراسة، فقد تجاوزت مساهمة القطاع الخاص نظيرتها للقطاع الحكومي في تمويل التعليم (UNESCO, 2015).

وفي الوقت الذي لا تتوفر فيه بيانات أو إحصاءات كافية حول دور التمويل الخاص للعملية التعليمية في الدول العربية، فقد قدرت دراسة تطبيقية سابقة أجريت على الدول العربية مرتفعة الدخل ممثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، أن التمويل الخاص يمثل نحو 14.0% في المتوسط من إجمالي الانفاق على التعليم، وذلك استنادا لمؤشر أولي وهو قيمة الرسوم الدراسية المقدمة من الأسر والعائلات إلى المدارس الخاصة (Booz, 2011).

أما فيما يتعلق بدور التمويل غير الحكومي أو الأهلي أو الخيري فيمكن تسليط الضوء على مصدر هام لذلك التمويل وهو القائم على الوقف. حيث يندرج الوقف الإسلامي - طبقا لطبيعته المؤسسية - إلى إطار المؤسسات غير الهادفة إلى الربح، وطبقا

للتقسيمات الخاصة بتمويل التعليم المتبناة في هذه الدراسة فهو ينتمي إلى إطار التمويل غير الحكومي أو التمويل الخاص، وبذلك يمثل الوقف الإسلامي مصدراً تمويلياً يقدم من أطر غير حكومية (مؤسسات أو أفراد) لتأمين آلية إضافية لتمويل نشاط ما دون استهداف تحقيق الربح بمعناه الاقتصادي الدارج (أبوزيد، 2013).

يعرف الوقف في الإسلام بأنه حبساً للعين بحيث لا يتم التصرف فيها بالبيع أو الهبة أو التوريث، على أن يتم صرف الثمرة إلى المصارف التي يحددها الواقف فيما يسمى بشروط مقدم الوقف (الصلاحات، 2010). وبذلك يعتبر الوقف سلوكاً تنموياً (اقتصادياً واجتماعياً) يهدف لتحقيق نفع مستدام وممتد الأثر للحاضر والمستقبل، ليمثل آلية مجتمعية من آليات التمويل للنشاط التنموي، من خلال استكمال ومساندة دور الدولة وليس لاستبدال هذا الدور، حيث يمكن التعويل عليه لتدعيم مواطن الاختناق أو القصور في المسار التنموي، وهو ما يجعل الدولة في حاجة إلى المساعدة على تنمية هذا القطاع وأخذه بالاعتبار عند وضع السياسات والخطط التنموية، وعدم أحقية مصادرة ممتلكاته أو تحويل مصارفه إلى غير الأوجه التي حددها الوقف (الحجازي، 2006، الجورشي، 2012).

مثلت تلك الأداة التمويلية ركناً أساسياً من أركان تمويل الخدمات الاجتماعية كاللعليم والصحة والرعاية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة المرتبطة بتسهيل حياة الانسان طوال أكثر من 14 قرن في الدول العربية والاسلامية، وتأسست عبرها أولى الجامعات في الدول العربية والعالم ممثلة في جامعة الزيتونة في تونس (120 هـ الموافق 737 م)، وكذلك جامعات القرويين في المغرب (245 هـ الموافق 859 م)، والأزهر في مصر (361 هـ، الموافق 972 م)، والمدرسة النظامية في العراق (459 هـ الموافق 1066 م)، وكذلك المدرسة المستنصرية (630 هـ الموافق 1233 م) التي أخذت منذ تأسيسها طابع المؤسسة الجامعية في تدريس العلوم الشرعية والطبيعية والرياضيات وغيرها من العلوم الحديثة في ذلك الوقت، وفي مصر مدارس الناصرية (566 هـ الموافق 1171 م) والصالحية (641 هـ الموافق 1243 م)، والمنصورية (683 هـ الموافق 1284 م)، وغيرهم (الصلاحات 2004، Wikipedia، 2022).

وقد أكدت كتابات ابن خلدون في مقدمته (1377م الموافق 779 هـ)، ومن قبله كتابات ابن بطوطة (756هـ الموافق 1355م) على اتساع دور الوقف في تمويل أنشطة التعليم في الدول العربية وبخاصة في مراكزها في دمشق والقاهرة والكوفة وبغداد ومكة والمدينة وصنعاء في نسخ وكتابة ونشر الكتب، وتمويل رواتب المعلمين، وإعانة طالب العلم، وتحمل كلفة القائمين عليه وتأمين مستلزماته التشغيلية المختلفة. حتى أن التاريخ يوثق أنه قد تم إنشاء ديوان مستقل للوقف يتضمن بشكل أساسي الوقف لصالح التعليم عام 87هـ الموافق 705م وذلك في عهد ولاية هشام بن عبد الملك (ابن خلدون 1377..، ابن بطوطة، 1355..، الصلاحات، 2002). وفي الفترات الأكثر حداثة ومواكبة للتطورات التنظيمية والمؤسسية في البنية التعليمية، فقد تم تأسيس عديد من المدارس في الدول العربية مثل المدرسة العامرية في اليمن عام 910هـ (1504م) ومدارس الاحساء في المملكة العربية السعودية 1019 - 1312هـ (مدارس القبة والشريفة والقرين وغيرهم)، والمدرسة المباركية في الكويت عام 1329هـ (خليل، 2006)

وفي الواقع المعاصر تظهر المعطيات بوجه عام نمو المؤسسات العاملة في مختلف جوانب التنمية والرعاية الاجتماعية (بما فيها التعليم) الممولة من أصول موقوفة، وذلك على مستوى الدول العربية وبنسب متفاوتة، ففي السعودية كنموذج فقد تطورت عديد من الممارسات في مجال الاعتماد على الموارد الوقفية منها: تجربة الصندوق الخيري التعليمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (حيث أسس صندوق يتمتع بموارد مالية موقوفة بهدف تدعيم طلاب المنح وتأهيلهم ليسهموا بالنهوض بمجتمعاتهم وتحقيق أهدافها التنموية، بالإضافة إلى توفير فرص التعليم لطلاب المنح غير السعوديين. ويقوم الصندوق بتنمية موارده المالية من خلال إقامة القنوات التي تعمل على جذب الموارد المالية، وبناء تنظيم إداري ومحاسبي متكامل واستقطاب الكفاءات المناسبة)، وتجربة مؤسسة الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز الخيرية (حيث تبنت هذه المؤسسة مبادرات هامة في مجال التعليم منها تأسيس منشآت تعليمية مواكبة لأحدث المتطلبات العالمية ممثلة في "مدارس الرياض، ومدارس مسك، وأكاديمية مسك للقادة" وذلك بالتعاون مع مؤسسات علمية مرموقة في مجال التعليم مثل أكاديمية خان وجامعة هارفارد



## مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

ومجموعة بوسطن الاستشارية). وتجربة جامعة الملك عبد العزيز (حيث تم إنشاء وتمويل مجمع مدارس البنات داخل الحرم الجامعي بالجامعة لمراحل الابتدائي والمتوسط والثانوي)، وتجربة جامعة الملك سعود (حيث تقوم الجامعة بتمويل أنشطتها من خلال عوائد استثمار اوقافها، حيث قامت الجامعة بمشاريع استثمارية (بمليارات الريالات) شملت إنشاء مجمع للصناعات والابتكارات التقنية "وادي الرياض للتقنية"، مع مشاركة فاعلة من القطاع الخاص مثل شركة سابك، وتأسيس فندق استثماري بمشاركة القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل، وهي تجربة واعدة يمكن البناء عليها وخاصة فيما يتعلق بآليات إعادة تقييم ومراجعة وضع المشاريع الاستثمارية والأوقاف والمشاريع المشتركة وكيفية إدارتها ومشاركة القطاع الخاص فيها. وتزخر الدول العربية دون استثناء بالعديد من النماذج التي يقوم فيها الوقف أو التمويل الأهلي بمساهمات هامة في تمويل التعليم (أبوشماله، 2018). ومع ذلك فإن الأمر الواجب التوقف عنده هو عدم وجود قواعد بيانات تتولى رصد حجم هذا التمويل لاسيما للأنشطة الوقفية في الدول العربية، وكذلك رصد توجهاتها أو أوجه صرفها فيما بين الأنشطة المختلفة، وهو الأمر الذي يمثل تحدي في فهم وتحليل وتتبع سلوك هذا المورد الحيوي الذي يلعب دوراً مركزياً ورائداً في تمويل التعليم عالمياً. حيث يمثل رصد الحجم الإجمالي لهذا التمويل الخطوة الأولى لبدء مرحلة محاولة توجيهه - وفق ضوابطه الشرعية وشروط الوقف - للمساهمة في تمويل العملية التعليمية في الدول العربية.

مما سبق يتضح عدم حصول قطاع التعليم وتمويله - بوتائر متباينة - على الأهمية المستحقة له في قائمة أولويات الانفاق الحكومي في الدول العربية، وذلك بما يتناسب مع قدرات وإمكانات الدول العربية وفق معياري الدخل أو التنمية البشرية، وأيضاً بما يلي الطلب المستقبلي المتنامي المتوقع على الخدمات التعليمية كمياً ونوعياً. وفي ذات الوقت يتضح محدودية دور التمويل الخاص وباقي أشكال التمويل الأخرى في تمويل العملية التعليمية. وهو الأمر الذي يدفع للبحث في سبل النهوض والتنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية وذلك بالاعتماد على التجارب الدولية الرائدة.

## 4. تمويل التعليم في التجارب الدولية الرائدة – نموذج الولايات المتحدة الأمريكية

تشير مراجعة عملية تمويل التعليم في التجارب الرائدة لاسيما للدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، التي تضم دولاً متقدمة وصاعدة. الارتكاز الواضح على دور التمويل العام، حيث يمدنا تاريخ تلك الدول أنها كانت رائدة في التوسع في التعليم ونشره والنهوض به في القرن 19، واعتمدت بشكل كبير على التمويل العام للقيام بذلك الأمر. وإلى وقتنا الحاضر لا تزال الموارد العامة تهيمن على تمويل مستويات التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي غير العالي في هذه الدول. وإن كان يلاحظ انخفاض نسبي في حصة التمويل العام لهذه المستويات من التعليم خلال العقد الماضي. مع رصد وجود دور أعلى للتمويل الخاص في التعليم العالي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج لتلك الاقتصادات، ارتفعت نسبة التمويل الخاص للنتائج المحلي الإجمالي من نحو 0.5% عام 1950 إلى 1.2% عام 2000 إلى نحو 1.4% عام 2019، مقابل تنامي نسبة التمويل الحكومي للنتائج من نحو 2.5% إلى نحو 5.0% إلى نحو 5.47% لذات الأعوام على التوالي (NCE, 2021).

تجدر الإشارة في البداية إلى اتسام الطابع العام لنظام التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بكونه لا مركزياً، بمعنى عدم اشتراط مصادقة الحكومة الفيدرالية على منهاج دراسي قومي، وهو ما يتيح مرونة وتنوع القوانين التي تحكم هيكل ومضمون برامج التعليم بدرجة كبيرة ما بين ولاية وأخرى. إلا أن هذا لا يمنع من ملاحظة اشتراك مؤسسات التعليم العام في مختلف الولايات في الأساليب المطبقة في الإدارة التعليمية بما يجعل مزيج المناهج الأكاديمية بين المدارس متقارب إلى حد بعيد (IIP Digital, 2015)

كما يتسم التعليم العام بكونه إلزامياً ومجانياً في كافة المدارس الحكومية ويبدأ عادة من سن السادسة وحتى سن السادسة عشر في معظم الولايات، وإلى أن يستكمل الطالب دراسة المرحلة الثانوية التي تنتهي في الصف الثاني عشر، أما بالنسبة للمدارس غير الحكومية (الأهلية أو الخاصة، أو غير الهادفة للربح) فيسمح لها بالعمل وفق تراخيص

خاصة وقواعد محددة من قبل الولاية التابعة لها. وتدار هذه المدارس بشكل أساسي من جانب المؤسسات والهيئات غير الهادفة للربح مثل الكنائس والمنظمات الخيرية والمؤسسات الدينية الأخرى، وتضم نحو 10-12% من إجمالي طلاب التعليم العام (Atlas, 2015).

### مصادر تمويل التعليم في الولايات المتحدة

يظهر هيكل التمويل الموجه للتعليم في الولايات المتحدة اعتماده الأساسي على الميزة التي يوفرها وجود "نظام البيانات المالية للمدارس" الذي يمثل بدوره جزءاً من النظام الشامل لمعلومات التعليم، حيث يتم توفير معلومات شاملة حول تكاليف التعليم العادل والكافي في كل منطقة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو النظام الذي يوفر مقومات النجاح لمتخذي القرار نتيجة وفرة وجودة وتفصيل البيانات، كما يوفر للدولة القدرة على استهداف مناطق محددة للتحسين الكمي أو النوعي سواء في الخطط الموضوعية أو آليات التنفيذ والاحتياجات التمويلية، إضافة لمساهمتها في التعرف على جدوى أي برامج أو خطط على مستوى الوحدات الجغرافية المختلفة لاسيما عند تطبيق برامج أو استراتيجيات تعليمية اتحادية، ومن ثم تحديد أوجه التفاوت البرامجية والمالية، هذا إضافة لميزة رفع مستوى السيطرة والتحكم في الميزانية ومخصصاتها، حيث يتم التقييم الفعال لكافة أوجه الإنفاق على مستوى الوحدات الجغرافية وكذلك المدرسية، بما يضمن الكفاءة والفعالية والرشد في الاستخدامات، من خلال تفعيل مبدأ ربط الكلفة بالمنفعة للبرامج والمشروعات المطبقة، بحيث يمكن هذا النظام في المحصلة من الإجابة على التساؤلات الأساسية المرتبطة بتمويل العملية التعليمية ومسارها المالي والمحاسبي والإداري والتنظيمي وكذلك مدى انعكاسها على الجودة التعليمية، مثل: كم ينفق على التعليم؟، من الذي يقوم بتمويل هذا الانفاق؟، وكيف يتم تخصيص الأموال بين الولايات والمراحل والمدارس؟، إلى أي مدى ترتبط تخصيصات الموارد التعليمية بالتحصيل العلمي للطلاب؟ (IES-NCES,2015,2022).

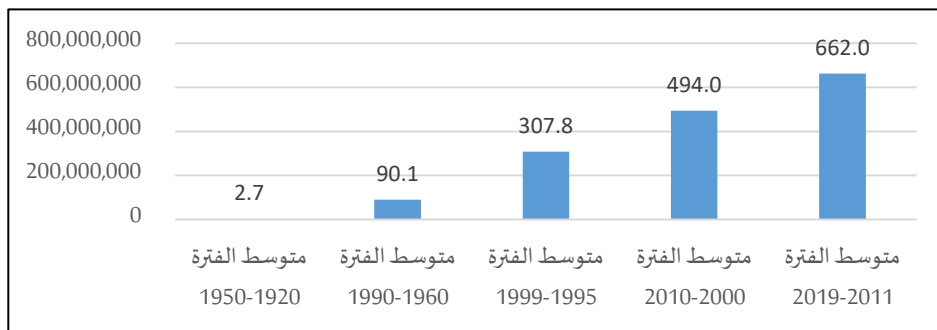
يعتمد نظام تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساسي على ثلاثة مصادر أساسية ممثلة في: الإطار الفيدرالي/الاتحادي (Federal) ، وإطار الولايات (State)، وإطار المحليات (Local) ، وذلك على مستوى كل من التعليم العام أو الأساسي والتعليم العالي، إضافة لمصادر التمويل الأخرى للمؤسسات والهيئات الخاصة سواء الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح (NCES,2022., Kenen,1994).

بالرغم من لامركزية نظام التعليم في الولايات المتحدة فإن السمة الجديرة بالملاحظة هي وقوع المسؤولية الأكبر على الولايات والسلطات المحلية داخل كل ولاية، وذلك من خلال "لجان التعليم المحلية" التي يكون معظم أعضائها منتخبين، والتي تدير نحو 15 ألف منطقة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تتراوح بين مدارس ريفية صغيرة في ولايات مثل كنساس ونبراسكا، إلى نظام منطقة مدينة نيويورك التي تمثل أكبر منظومة للمدارس العامة في الولايات المتحدة الأمريكية تضم أكثر من 1800 مدرسة. كما تتضمن عضوية هذه اللجان مراقب أو مفوض من مجلس الولاية للتعليم، للإشراف على إدارة المناطق التعليمية، والمناطق المدرسية المحلية، حيث تتعهد هذه اللجان مهام وضع المعايير التنظيمية والاجرائية على مستوى الطلاب والمعلمين، وتُصادق على المناهج الدراسية، وتراجع اختيارات الكتب المدرسية (NYC-DOE 2016).

تظهر البيانات التاريخية تنامي الاهتمام الموجه من الدولة لتمويل الخدمات التعليمية بمختلف مراحلها، حيث ارتفعت قيمة التمويل الإجمالي (من كل المصادر) من نحو 2.7 مليار دولار كمتوسط للفترة 1920-1950 إلى نحو 662.0 مليار دولار كمتوسط لسنوات الفترة 2011-2019 (الشكل رقم 12). مع ارتفاع قيمة هذا التمويل من نحو 970 مليون دولار فقط للعام الدراسي 1919/1920 إلى نحو 794.6 مليار دولار للعام الدراسي 2018/2019، لتمثل نسبة هذا الإنفاق للناتج المحلي الإجمالي لذات العام (2018/2019) نحو 6.85% متجاوزة المعيار الدولي المقترح من جانب اليونسكو (Financing education,2022. , NCES,2015).

## مداخل التنوع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

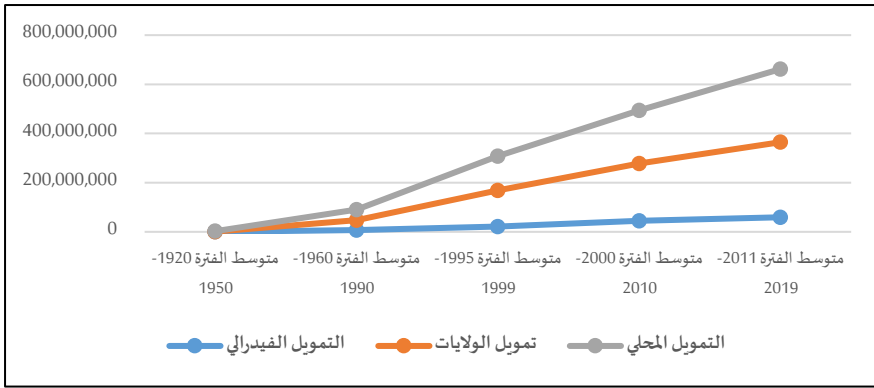
الشكل رقم (12): تطور قيمة التمويل الإجمالي للتعليم في الولايات المتحدة بالأسعار الثابتة لفترات مختارة للفترة 1920-2019 (مليار دولار)



المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: (NCES (2021).

يظهر هيكل هذا التمويل تنوعاً واضحاً في مصادره وذلك وفق تركيبة الهيكل القانوني والإداري المطبق في الولايات المتحدة، حيث يساهم في هذا التمويل كل من الحكومة الفيدرالية، وحكومة الولاية، وأطر الحكم المحلي كما سبق التقديم، ووفقاً للنسق التاريخي لتطور تلك المساهمات يتضح الاتجاه الواضح للتعويل على دور التمويل المحلي يليه في الأهمية التمويل المقدم من حكومة الولاية، كما يلاحظ الاتجاه في البداية لتنامي التمويل الفيدرالي قبل أن يأخذ اتجاهاً نحو التراجع لحساب نظيره المحلي بشكل أساسي. في دلالة على حيوية دور المحليات التي تتسم بكونها الأكثر تماساً بالمجتمعات المحلية وتقدير احتياجاتها ومتطلبات التطوير المستمر للعملية التعليمية. حيث بلغت قيمة التمويل المقدم من المحليات نحو 297.8 مليار دولار كمتوسط للفترة 2011-2019 مقارنة بنحو 1.8 مليار دولار كمتوسط للفترة 1920-1950 (الشكل رقم 13).

الشكل رقم (13): مصادر تمويل التعليم في الولايات المتحدة لفترات مختارة للفترة 1920-2019 (ألف دولار)

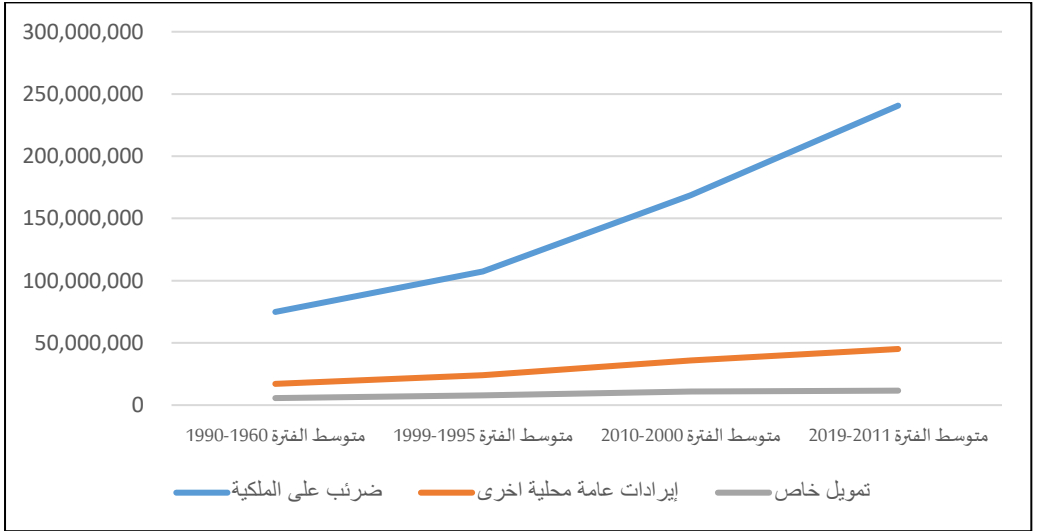


المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: NCES (2021)

وبالنظر إلى الأهمية النسبية العالية للتمويل المقدم من المحليات مقارنة بنظيره الفيدرالي والمقدم من الولاية قد يكون من المفيد التعرف على مصادره الأساسية التي تتحصل عليها الأطر المحلية للإنفاق على العملية التعليمية. والتي تتمثل في: الضرائب العقارية أو ضرائب الملكية، والإيرادات الأخرى (رسوم وإيرادات أخرى)، إضافة إلى التمويل المقدم من المؤسسات والأطر الخاصة (غير الحكومية) الذي يتضمن بدوره مصادر التمويل المقدمة من الرعاية ومقدمي الهبات والأعمال الخيرية الأخرى. توضح البيانات الاتجاه الواضح والتصاعدي للتمويل على دور الضرائب العقارية كمصدر للتمويل المحلي حيث ارتفعت قيمة هذا التمويل من نحو 74.9 مليار دولار كمتوسط للفترة 1960-1990 لتبلغ نحو 240.6 مليار دولار للفترة 2011-2019 (أكثر من ثلاثة أضعاف)، في حين ارتفعت قيمة التمويل المعتمد على الرسوم والإيرادات العامة الأخرى بنحو 2.6 ضعف، ونظيره الخاص بنحو 2.3 ضعف. وهو الأداء الذي يظهر مستويات عالية من الاستدامة لهذا المصدر الحيوي (الضرائب) وارتباطه المباشر بوتيرة النشاط الاقتصادي القائم على مستوى البلدات/المحليات ضمن ولايات الولايات المتحدة الأمريكية. (الشكل رقم 14).

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

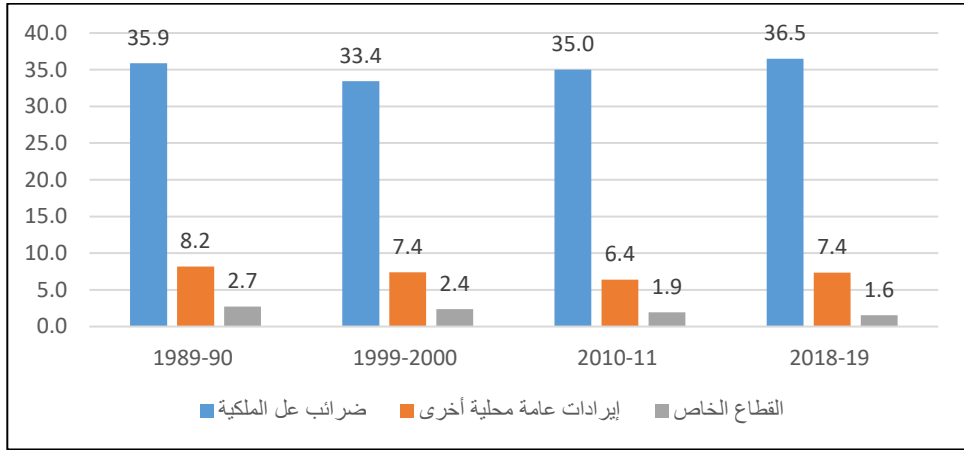
الشكل رقم (14): مصادر تمويل التعليم على مستوى المحليات/البلدات في الولايات المتحدة الأمريكية لفترات مختارة للفترة 1960-2019 (ألف دولار)



المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: NCES (2021)

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة فقد بلغت نسبة التمويل المحلي الممول من الضرائب العقارية نحو 36.5% من إجمالي التمويل المقدم للتعليم في الولايات المتحدة للعام الدراسي 2019/2018، مقابل 7.45% للتمويل المحلي المقدم الممول من الإيرادات الأخرى، ونحو 1.6% فقط لتمويل الممول من الأطر الخاصة، وهي النسب التي تشهد نوعاً من الاستقرار خلال العقود الثلاثة الماضية (الشكل رقم 15).

الشكل رقم (15): تطور مصادر التمويل المحلية منسوبة لإجمالي قيمة تمويل التعليم في الولايات المتحدة لسنوات مختارة للفترة 1989-2019 (%)



المصدر: حسابات الباحث استناداً إلى: NCES (2021)

تظهر تجربة الولايات المتحدة أن الآلية الأكثر أهمية تجاه تمويل العملية التعليمية تقع على عاتق حكومات الولايات والسلطات المحلية، وذلك انطلاقاً من كون أن التعليم خدمة موجهة لخدمة مواطني الولاية بمختلف مقاطعاتها، حيث تقوم مصادر الولاية والمصادر المحلية والخاصة في المتوسط بتوفير نحو 90% من التمويل السنوي لكافة مستويات التعليم، مقابل تولى الحكومة الفيدرالية التعهد بنسبة (10%) المتبقية. ليصبح التمويل المحلي هو المصدر الأول لتمويل التعليم العام في الولايات المتحدة. وهو ما قد يفسر بتنامي الجهود المحلية بوتيرة أعلى لاسيما ما يتعلق بنمو مصادر التمويل المقدمة من المؤسسات الخاصة غير الهادفة للربح والمؤسسات المقدمة للبهات أو الأوقاف، حيث تقدر تلك المساهمات بما متوسطه 2 إلى 3% من إجمالي قيمة التمويل للتعليم العام (Stephen, 2015).

أدى هذا الاعتماد المرتفع على الضرائب المحلية في تمويل التعليم، طبقاً لنتائج عديد من الدراسات -إلى تفاوتات واضحة في القدرات التمويلية بين مختلف المحليات، نتيجة تباين الطاقة الضريبية المتوفرة في المجتمعات المحلية، وهو ما أدى إلى تزايد الدعوات



الإصلاحية لاسيما خلال العقد الماضي، ل يتم زيادة مستويات التدخل وبخاصة من الإطار الفيدرالي ، وكذلك من مجالس الولايات لمواجهة تلك التفاوتات التي قد تضر بمبدأ إتاحة التعليم للجميع، وذلك فيما يعرف بالتمويل العادل أو المنصف للتعليم، والذي قد يتم من خلاله التمييز الإيجابي في التمويل الفيدرالي المقدم لصالح بعض المدارس أو المحليات أو المقاطعات دون غيرها ، وقد نجحت هذه الجهود في ديسمبر 2015 حيث تم تعديل القانون الخاص بمعالجة أوجه التفاوت في التمويل الموجه للتعليم للعام والمعروف بـ "ESEA" الصادر عام 1965، حيث تم تشريع القانون "ESSA" الذي يعالج أوجه التفاوت في التمويل طبقاً لمتوسط نصيب الطالب في مختلف المدارس في الولايات المتحدة الأمريكية من إجمالي التمويل، مع مراعاة التغير السنوي في القوة الشرائية، ليصبح التمويل أكثر مرونة واستجابة وسرعة وفعالية في ضمان العدالة والإتاحة، لاسيما في الولايات والمحليات الأقل دخلاً على مستوى الدولة، وفي إطار مراعاة متوسط كلفة الطالب التعليمية في مراحل التعليم العام في مختلف المدارس والولايات والمحليات (American Progress, 2015).

كما تقوم الولايات بفرض ضرائب داخلية لصالح التعليم لاسيما العالي والجامعي بها، كما تقوم بفرض نسبة من ميزانية الأبحاث التي تقوم بها الجامعة لبعض الهيئات العامة كرسوم قومية لتمويل التعليم الجامعي، على أن تستخدم هذه الرسوم في تطوير المكتبات وإثرائها بالكتب والمراجع والدوريات، وتحسين الخدمات والأبحاث العلمية التي تقدمها الجامعات الأمريكية، كذلك يدفع الطلاب رسوماً دراسية مقابل حصولهم على الدرجات الجامعية، وتختلف قيمتها من ولاية إلى أخرى، حيث تقوم كل ولاية بتحديد قيمة الرسوم الطلابية بالتعليم الجامعي حسب ظروفها الاقتصادية وسياساتها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص، ويختلف متوسط نصيب ما يدفعه الطالب وأسرته حسب دخلهم السنوي في التعليم الجامعي من ولاية لأخرى. (Heller, Donald 1997)، بالإضافة إلى ذلك تقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية، يهدف إلى مساعدة الطبقة الوسطى في المجتمع لتوفير مصاريف تعليم الطلاب في مؤسسات التعليم العالي، وبفترة سماح تصل مدتها إلى عشر سنوات لسدادها. (براي: 2001).

من جانب آخر تظهر تجربة تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية (لاسيما العالي) اتسامه بقدر أعلى من المرونة والاتساع، وهو الأمر الناجم عن وجود سياسات وأنظمة تعليمية تسمح بتنوع التعليم بكافة مستوياته وعناصره، حيث يتم التنوع الأكاديمي من خلال زيادة عدد التخصصات، والتنوع الإداري من خلال الإدارة المشتركة والإدارات المتخصصة، وكذلك التنوع التمويلي، من خلال قيام الحكومة (بمختلف مستوياتها) بالتمويل، بالتوازي مع فتحها لنوافذ تمويلية متعددة لاستكمال التمويل المطلوب، لاسيما ما يتعلق ببند المصروفات والرسوم الدراسية التي يسدها الطلاب وعائلاتهم (التمويل الخاص)، وتبني وتفعيل دور "المؤسسة التعليمية المنتجة"، من خلال السماح لأقسام البحوث والدراسات بالتعاون مع مؤسسات الأعمال لإعداد منتجات بحثية محددة، أو من خلال قدرة هذه الأقسام على إنتاج وبيع وتسويق منتجات بحثية أخرى (حقوق الملكية الفكرية)، أو عبر إقامة المؤسسات التعليمية المولدة للدخل، مثل المستشفيات التعليمية وما يناظرها من مؤسسات تقدم خدمات مدفوعة للجُمهور، وفي ذات الوقت تدعم القدرات العلمية والتطبيقية للمنتسبين إليها من الطلاب والخريجين، هذا إضافة لحملات جمع التبرعات من المؤسسات والأفراد (المسئولية الاجتماعية)، وكذلك تنمية الأنشطة الأخرى المولدة للدخل مثل الأنشطة الرياضية بمختلف أنواعها (Steve and Kretoivics, 2004).

تطلب إنجاز هذا النموذج المتطور لهذا التنوع التمويلي في تمويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية، جهوداً حكومية متتابعة لخلق الظروف المواتية وتذليل العقبات القائمة والمستجدة، وبخاصة على المستوى القانوني والتنظيمي (Monika, Kudla, 2014). وقد قامت عديد من الدراسات بمحاولة تقييم وتقدير أشكال مساهمات القطاع الخاص (مؤسسات الأعمال) في تمويل التعليم العام في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت إلى أن أحد أهم تلك الأشكال هو تخصيص بعض عناصر منظومة العمل التعليمية، وبخاصة تخصيص الإدارة، إضافة إلى تخصيص بعض الخدمات غير التعليمية مثل خدمات نقل الطلاب، وذلك في إطار موسع للشراكة بين القطاع الخاص ونظيره العام ممثلاً

في المقاطعات التعليمية، حيث أظهرت نتائج تلك التجارب في العديد من الولايات ارتفاع جودة الخدمات التعليمية وغير التعليمية، وارتفاع رضا الأسر والعائلات ذوي الطلاب الملتحقين بتلك المدارس. (القحطاني، 2007).

يوضح استعراض تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في تمويل التعليم كنموذج للدول المتقدمة، تركيز الجزء الأكبر من مسؤولية هذا التمويل على أطر المحليات والمجتمعات المستفيدة، من خلال مجالس وأطر مؤسسية وتنظيمية منتخبة، تتولى تطوير وتعديل تلك المساهمات باستمرار، بما يضمن مواكبة احتياجات تلك المجتمعات من الخدمات التعليمية (الكمية والنوعية)، وهو الأمر الذي يأتي في إطار تركيبة سياسية وتشريعية عامة للدولة تدعم هذا المنهج الأكثر مرونة والأعلى استجابة. إضافة إلى توسيع ممارسة تخصيص بعض من عناصر المنظومة التعليمية ضمن محدد تنوع مصادر التمويل وأيضاً رفع الكفاءة الكلية للمنظومة التعليمية.

## 5. الطاقات الكامنة لدور الوقف في تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء التطبيقات الدولية الرائدة

يجب التأكيد في البداية على قدم دور الوقف كنشاط مجتمعي في التاريخ الإنساني لدى مختلف الأمم والحضارات، وفي الممارسة الغربية الحديثة فإن للوقف مجالات تطبيق واسعة في تجارب الدول المتقدمة من خلال أطر العمل الخيري وغيرها من أنشطة المؤسسات غير الهادفة للربح وذلك تحت العديد من المسميات مثل : (Endowment Associations or funds –Trust funds– Nonprofit organization-charity funds–charity Trust- Foundations). (عمر، 2006، USD368,2022).

حظى تمويل التعليم بأهمية عالية كوجهة للتمويل الوقفي في التطبيقات الدولية لاسيما في العصر الحديث، وبخاصة في مراحلها العليا وذلك وفقاً لمعيار حجم التمويل وقيمة الأصول المملوكة، فعلى مستوى تمويل التعليم العام وعلي سبيل المثال قامت ولاية كنساس

بالولايات المتحدة الأمريكية بتفعيل دور الوقف في تمويل المدارس العامة في إحدى المدن الصغيرة للولاية (باولا كنساس – Paola Kansas)، من خلال تأسيس جمعية وقفية (USD 368 Endowment Association) التي أسست عام 1983 وبلغت قيمة أصولها (موقوفات) من أفراد ومؤسسات أعمال) نحو 2 مليون دولار، تولد عوائد سنوية بقيمة نحو 110 الف دولار تستخدم لتوفير الدعم والمنح الدراسية لتطوير عملية التعليم ومخرجاتها المهيئة للالتحاق بالتعليم العالي (USD368,2022).

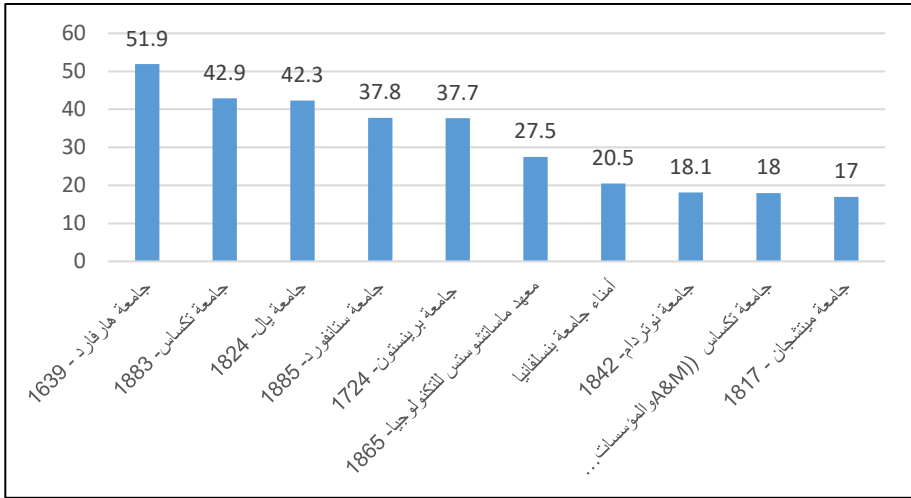
وعلى مستوى تمويل التعليم في مراحلها العليا تنتشر المؤسسات التعليمية القائمة على الوقف بكثافة في دول العالم، ولكن تبقى المؤسسات الوقفية التعليمية ذات الأصول الموقوفة المرتفعة متركزة في أمريكا الشمالية وأوروبا وعديد من دول آسيا، مثل جامعة أكسفورد (7.1 مليار دولار) وجامعة كامبريدج (6.1 مليار دولار)، في المملكة المتحدة، وجامعة اوساكا (2.3 مليار دولار) وكيوتو (2.6 مليار دولار) في اليابان، وفي الدول العربية لم تتمكن سوى جامعة واحدة فقط من التواجد ضمن قائمة المؤسسات الخمسين الأعلى عالمياً في قيمة أصولها الوقفية ممثلة في جامعة الملك سعود في السعودية (2.7 مليار دولار) (Nonprofit college online,2022).

ووفقاً لنتائج دراسة مسحية حديثة للعام 2021/2020 فقد بلغت قيمة أصول 720 مؤسسة وقفية معنية بقطاع التعليم(العالي) في الولايات المتحدة وكندا نحو 855 مليار دولار (منها نحو 80% في الولايات المتحدة)، مقارنة بنحو 637.7 مليار دولار لعدد 705 مؤسسة للعام المالي 2020/2019، وهو ما يعني متوسط قدره نحو 1.1 مليار دولار لكل مؤسسة (بلغ هذا المتوسط عام 2015 نحو 648.0 مليون دولار لكل مؤسسة)، (NACUBO,2022,2016)، علماً أن 10 مؤسسات وقفية تعليمية تمتلك نحو 36.7% من إجمالي قيمة تلك الأصول (نحو 313 مليار دولار) (الشكل رقم 16).

الشكل رقم (16): القيمة السوقية لأصول أهم المؤسسات التعليمية الوقفية

في الولايات المتحدة وكندا - 2021 (مليار دولار)

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة



المصدر: إعداد الباحث استناداً الى: NACUBO, 2022

وقد أظهرت تجارب عديد من الدول المتقدمة والناشئة اعتماداً جوهرياً على هذا المورد التمويلي (الوقفي) بصيغته المقاربة، حتى أن أسر تلك المجتمعات تقطع دورياً ما متوسطه نحو 2% من دخلها للجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل أنشطتها وأدوارها التنموية بما فيها تمويل التعليم. كما تم تقدير متوسط قيمة المساهمات الخيرية في الولايات المتحدة عام 2008 بنا يمثل نحو 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت بعض الدراسات متوسط اسهامات المواطن الأمريكي في الأنشطة الخيرية لتمويل كافة القطاعات والخدمات الاجتماعية بنحو 2.2% من صافي دخله السنوي (الفنجري، 2001). يأتي هذا الأداء في الوقت الذي شهد فيه النشاط الوقفي في الدول العربية بصفة عامة تراجعاً جوهرياً، لأسباب وعوامل داخلية وخارجية، دفعت المجتمعات (أفراد مؤسسات) إلى عدم الإقبال على الوقف وحصر أوقافهم في أشكال وقوالب محددة دون غيرها، مع تركيز الاعتماد على المصادر الحكومية لتمويل التعليم.

وقد شهدت الدول المتقدمة إقبالا واسعاً من مؤسسات الأعمال على وقف أعمالها أو أجزاء منها، لصالح تمويل عديد من المشروعات والأنشطة الاجتماعية الطابع بما فيها التعليم والبحث العلمي، مثل تجربة شركة "ويلكم" العالمية للصناعات الدوائية

والتي أسست مؤسسة وقفية وهي "The welcome trust"، خصص لها 40% من أسهم شركة "ويلكم" ويوجه اهتمامها لتمويل الإنفاق على الأبحاث والمراكز البحثية في التخصصات الطبية المختلفة (الحجازي، 2006). وكذلك تجربة المؤسسة الوقفية "بيل ومليندا جيتس" Bill and Melinda Gates التي يتجاوز حجم أصولها 33 مليار دولار، والتي أوقفت في عام 2000، والتي تضاعفت قيمتها لاحقاً من خلال التمويل المقدم من Warren Buffett لزيادة أنشطة المؤسسة في مجالات وأنشطة الصحة والتعليم والبحث العلمي وتحديث المجتمعات. (Alansari, 2008) كما تمثل تجربة جامعة هارفارد – كمؤسسة تعليمية- نموذجاً متطوراً ورائداً في مجال دور الوقف في تمويل التعليم، ليس فقط على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، بل على مستوى العالم، لاسيما وأن الجامعة تحظى بترتيب عالمي في الصدارة وفق الترتيب العالمي لجامعات العالم، والتي يعود تأسيسها الى العام 1636 حيث أوقف جون هارفارد ثروته ومكتبته التي تشمل 400 مجلد لهذا الغرض. وقد أخذت تجربة هذه المؤسسة الوقفية التعليمية في التطور منذ ذلك الحين، حتى تحولت من كلية إلى جامعة أهلية (وقفية غير هادفة للربح) تعتمد على إدارة أكثر من 11 ألف وقف خاص بها، تم جمعهم من آلاف المتبرعين ومقدمي الهبات والموقوفات، وذلك من خلال مؤسسة مختصة بإدارتها "شركة إدارة هارفارد"، تتولى مهام إدارة هذه الأوقاف وتنمية عوائدها، لتوفير دخول مستمرة تمويل مختلف أنشطة الجامعة، حيث يتم الترويج لدى الأفراد والمؤسسات المختلفة، لتقديم أوقافهم المختلفة الأشكال، لصالح هذه المؤسسة، وتشير التقديرات لبلوغ متوسط العائد السنوي لإجمالي تلك الأوقاف نحو 1.1 مليار دولار سنوياً. وهو ما يغطي عملياً ثلث نفقات التشغيل الكلية للجامعة، الممثل بشكل أساسي في تقديم المساعدات المالية للطلاب، ودفع رواتب أعضاء هيئة التدريس، وصيانة المرافق التعليمية.

وتفعيلاً لدور تلك الأداة التمويلية الهامة للإنفاق على التعليم، وتوفير مقومات استدامتها وعدم تآكل قيمتها، فقد سعت عديد من الدراسات لتقييم مردودها/عوائدها الاستثمارية، والدور المنوط بالقائمين على إدارة تلك الأصول الموقوفة لتوظيفها بالكفاءة والفعالية المناسبين، حيث أكدت إحدى الدراسات أنه على مستوى 812 مؤسسة

تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، تعتمد على الأصول الموقوفة لتمويل أنشطتها التعليمية، فقد وجد ارتباط إيجابي بين ارتفاع قيمة الأصول الموقوفة ومعدلات العائد المحققة، ومن ثم معدلات الاستدامة المالية لتلك الموارد.(NACUBO, 2016) ، وهو الأمر الذي يمثل حافزاً للقائمين على إدارة هذا المورد، لزيادة تشكيلة وقيمة الأصول المدارة، من خلال البحث الدائم حول تنوع مصادره وجهات تقديمه.

كذلك أظهرت دراسات أخرى نجاح أنشطة الوقف أو الأعمال الخيرية في تجارب الدول المتقدمة، نتيجة لعوامل متعددة، أهمها دور الحكومات في سن التشريعات والقوانين الخاصة بتأسيس المؤسسات الخيرية المتلقية للموقوفات، والضامنة لمرونة حركتها بعد ذلك، دون الإخلال بمتطلبات الرقابة اللاحقة من خلال مؤسسات متخصصة، وتقديم الاعفاءات الضريبية للمشروعات الوقفية، وأيضاً لمقدمي الأوقاف (أفراد ومؤسسات)، مع وجود بيئة عامة مساندة على المستوى المجتمعي والمؤسسي. كما يعود هذا النجاح في جانبه الآخر إلى المؤسسات الوقفية ذاتها والأنماط الإدارية الاحترافية المطبقة فيها، لاسيما ما يتعلق بنوافذ استثمار الأصول والموارد الموقوفة في إطار الموازنة بين العائد والمخاطرة، وكذلك الاستعانة بالخبرات الإدارية والتنظيمية المتخصصة، إضافة لتطبيق أنظمة مالية ومحاسبية متقدمة، تقوم على الفصل المحاسبي بين الوقف، وغللات وعوائد الأنشطة المرتبطة به، وذلك في إطار السعي الدائم لخفض التكاليف الكلية لإدارة الموقوفات. (عبد الحليم، 2006).

من جانب آخر تشير تجربة توظيف الوقف واستخدامه في الدول الصاعدة (حالة ماليزيا) على توجهه عموماً لخدمة أنشطة التنمية الاجتماعية، بما فيها التعليم، الذي يقع ضمن مسؤولية الإطار الفيدرالي للدولة، أما على المستوى الإقليمي أو مستوى الولايات فكل ولاية في ماليزيا لها إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم بها، وبذلك فإن هناك أربعة مستويات للإدارة داخل وزارة التعليم في ماليزيا وهي على المستوى الفيدرالي وعلى مستوى الولاية وعلى مستوى المقاطعة وعلى مستوى المدارس. كما تتم عملية اتخاذ القرارات

في مجال التعليم على المستوى الوطني من خلال الدور الموسع للجان التعليم، التي تقوم بعملية التخطيط واتخاذ القرار وهناك إدارة تعليمية Department Education State في كل ولاية من ولايات الدولة، يرأس تلك الإدارة مدير يكون مسئولاً عن تطبيق البرامج والمشروعات والأنشطة التعليمية في الولاية (الزكي،2010)، (US department of Education,2015).

وقد ارتكزت تلك التجربة على معالجة أوجه الخلل عموماً في قطاع الوقف في الدولة، سعياً لرفع كفاءة تلك الأصول الموقوفة، وتنويع مصادر تمويل الجهود التنموية في الدولة، بما فيها جهود تمويل خدمات التعليم. وذلك انطلاقاً من معطيات الإطار التنموي العام في الدولة، القائم على الالتزام الحكومي بمجانبة التعليم في جميع مراحل الأولى، وبإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية. وفي ضوء الإسهام التمويلي المحدود للقطاع الخاص وللمؤسسات والمنظمات غير الحكومية، في عملية تمويل التعليم، لاسيما في المراحل ما قبل الجامعي، مقابل تركيز إسهاماتها في تمويل التعليم العالي، تسعى الحكومة إلى تشجيع المشاركة من جانب القطاع الخاص والأطر المجتمعية الأخرى - بما فيها الوقف، للمشاركة في التمويل التعليمي لتخفيف العبء عن كاهلها في إنشاء وتطوير عناصر المنظومة التعليمية.

كما تشير التجربة التاريخية لماليزيا في مجال الأوقاف إلى ظهور أول إطار تنظيمي لإدارة الممتلكات الوقفية المقدمة من الممولين عام 1952، حيث تم إصدار أول القوانين المنظمة للوقف. وهو ما أسهم في تطوير سبل استثمار وإدارة الموارد الموقوفة واستخدامات عوائدها، حيث تعددت مجالات الاستثمار الوقفي في ماليزيا وبخاصة في مجالات الاستثمار الزراعي والعقاري عبر عمليات الشراء والتأجير، والاستثمار في الأوراق المالية ذات الطابع الإسلامي، وغير ذلك. (الصلاحيات،2005)، وحديثاً فقد اتجهت التجربة إلى زيادة دور التمويل من خلال آلية الوقف، عبر تطوير صيغ وقفية تتماشى والمستجدات الاقتصادية الحديثة، لاسيما على مستوى ممارسات المؤسسات المالية والمصرفية، كما طورت الدولة



آليات أخرى لزيادة حجم الأصول الموقوفة والدفع بكفاءة إدارتها، من خلال معالجة جوانب القصور وعدم الرشد في إدارة تلك الأصول الموقوفة، وبخاصة ما يتعلق بتركز الجزء الأكبر من الموقوفات على صورة أراضي زراعية، يتم تأجيرها لمدد طويلة تتراوح بين 66 إلى 99 عام، وبقيم إيجاريه منخفضة، وهو ما استدعى جهود مؤسسية إصلاحية، بدأت بتشكيل عدد من اللجان الاستشارية لاستثمار الموارد الوقفية في مختلف أقاليم الدولة، تتعهد بمسؤوليات تقديم المشورة المتخصصة حول نوع الاستثمار والنواحي المتعلقة بإنشائه ومصادر تمويله، وتقصي الجدوى الاقتصادية للمشاريع الوقفية الاستثمارية. وتم إدخال الصور الحديثة للاستثمار للموارد الموقوفة مثل عقود الـ (BOT) بهدف زيادة عوائد الأصول الموقوفة والاستفادة من قدرات مؤسسات الأعمال في الإدارة وتعظيم الأرباح، كما تم إطلاق آلية الأوقاف النقدية والاسهم الوقفية لتوليد الموارد المالية لتمويل الاستثمارات والأموال الوقفية (رابح، وحبيبة، 2013).

## 6. الخاتمة

أظهرت الدراسة أن هناك مبررات موضوعية تدفع الدول العربية لتنويع مصادر تمويل التعليم، وعدم قصر الاعتماد على الدور الحكومي، وذلك دون إغفال حيويته وأهمية استمراره في المستقبل كعمول أساسي ومركزي في تمويل العملية التعليمية، مع ضرورة العمل على صياغة التوليفة أو الصيغ التمويلية التكاملية المناسبة فيما بين أشكال التمويل. وذلك لضمان توفير متطلبات الاستدامة والفعالية وخفض مستويات المخاطر المرتبطة بتمويل المنظومة التعليمية، فيما يمكن أن يطلق عليه المزيج التمويلي المناسب، حيث يمكن إيجاد عديد من الصيغ التمويلية المشتركة بين مصادر التمويل المختلفة وفقاً للمعطيات والمحددات القائمة في كل دولة.

حيث تم رصد وجود عدد من الآليات الأساسية لتمويل التعليم في الدول العربية وكذلك في التجارب الدولية، وأهمها الدور الحكومي، ودور القطاع الخاص، ودور المؤسسات الوقفية أو الخيرية، ودور الموارد الذاتية للمؤسسات التعليمية لاسيما تفعيل دور المؤسسات

المنتجة، وقد تم إغفال التمويل الدولي لاعتبارات عملية ومبدئية، أما الاعتبار العملي فهو الاتجاه الواضح نحو تقليص دور المساعدات الدولية الموجهة للدول النامية بصفة عامة نتيجة الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجه الدول المانحة بالأساس، أما الاعتبار المبدئي فهو يتعلق بضرورة صياغة نموذج لتمويل التعليم قابل للاستدامة يعتمد على الموارد الوطنية للدول العربية بالأساس.

يبقى الأمر الجدير بالانتباه هو وجود عدداً أكثر اتساعاً من الآليات لتمويل التعليم في الدول العربية، يتجاوز تلك الآليات الأساسية المحدودة، حيث تتقاطع وتتكامل تلك الآليات الأساسية في أكثر من موضع بشكل يسمح بتكوين توليفات تمويلية متعددة قابلة للتطبيق أو للتفعيل، وذلك ضمن محدد مركزي وهو مدى تطور دور الدولة وبخاصة فيما يتعلق بالتشريعات والقوانين واللوائح المنظمة الحاكمة لأفق توسيع وتنوع آليات تمويل التعليم وتهيئة بيئة داعمة للاستحداث المتجدد لآليات جديدة تتناسب من جانب مع وتيرة التطورات المتلاحقة والسريعة في منظومة العمل التنموي ككل بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، كما ظهر ذلك فيما انتجته جائزة كوفيد-19 من طرق وأساليب جديدة في منظومة التعليم وسوق العمل، ومن جانب آخر مع استحقاقات استدامة الاقتصاد والمجتمع وبناء رأس مال بشري عربي قادر على المنافسة وقيادة مسار النمو والتنمية والتقدم نحو المستقبل.

حيث يمكن التعويل على دور أربعة مسارات أساسية لتنوع مصادر التمويل الموجه للتعليم في الدول العربية، يتضمن كل منها مقترحات لآليات فرعية تعمل ضمن المسار الأساسي. مع مراعاة دراسة وتقييم الإمكانيات الفعلية لتطبيق تلك المقترحات وفقاً لخصوصية ومعطيات واقع التعليم وضغوط التمويل ومتطلب بناء مسارات قابلة للاستدامة سواء للتمويل أو للتنمية بوجه عام في الدول العربية. وتتمثل تلك المسارات أو الآليات الأساسية في " آليات التمويل العام، وآليات التمويل الخاص، وآليات التمويل بالوقف" إضافة إلى آليات أو توليفات تمويلية متنوعة تمزج بين المسارات والآليات السابقة.

## 1. آليات التمويل العام – دور الحكومات الكفاء والفاعل لإدارة المخصصات العامة

يجب التأكيد على أن الدور الحكومي في تمويل التعليم في الدول العربية سيبقى محورياً في منظومة التمويل المقترحة، بل أن بعض الدول بحاجة إلى تنميته وذلك مواكبة للمعدلات الدولية المقترحة. أخذاً في الاعتبار الاتجاهات الحديثة التي أصبحت تركز على انعكاسات ذلك التمويل على الجودة ومستويات التحصيل الدراسي. تتضمن هذه الآلية:-

- ترشيد أوجه الإنفاق العام على مستوى كافة المراحل وكذلك كافة البنود داخل المنظومة التعليمية. وهو الأمر الذي يتطلب بناء وتطوير منظومة شاملة للبيانات المالية والتشغيلية لكافة أوجه الانفاق على مستوى المناطق والمراحل والمدارس، تتيح متابعة وتقييم أوجه الانفاق المختلفة، وتوفير لمخططي العملية التعليمية أداة للتغذية الراجعة لسرعة التدخل للتصويب أو لمنع الإهدار، هذا إضافة لميزة رفع مستوى السيطرة والتحكم في الميزانية ومخصصاتها، حيث يتم التقييم الفعال لكافة أوجه الانفاق على مستوى الوحدات الجغرافية وكذلك المدرسية، بما يضمن الكفاءة والفعالية والرشادة في الاستخدامات، من خلال تفعيل مبدأ ربط الكلفة بالمنفعة للبرامج والمشروعات المطبقة.

- تطوير أطر التشريع لتوسيع لامركزية التمويل وتحسين التنوع التمويلي داخل الإطار الحكومي: يرتبط هذا الأمر بمحدد أساسي وهو تبني الدول العربية لأطر قانونية وتنظيمية تسمح للأجهزة الإقليمية والمحلية على مستوى الدولة بصلاحيات أوسع تجاه حشد موارد إضافية لتمويل التعليم، ويمكن التدرج في تنمية دور المحليات/البلديات في تمويل بعض أنشطة التعليم العام، وفقاً لقدراتها وطاقتها المتاحة، عبر تمويل عدد من الأنشطة التعليمية مثل أنشطة النقل، أو طباعة الكتب المدرسية، أو توفير المقاصف المدرسية، أو توفير المستلزمات الخاصة بالعملية التعليمية ذاتها. كما يمكن البدء بالتطبيق على عدد محدود من المحليات، وعدد محدود من المدارس العامة.

- يتطلب ذلك التوجه تشريعات تسمح للبلديات/المحليات المختارة إقرار عدد من الضرائب الجديدة أو الرسوم الإضافية على بعض الأنشطة التي تتم داخل نطاق ولايتها الإدارية.
- تبني تطبيقات المؤسسات التعليمية المنتجة: حيث يمثل هذا المفهوم طاقة تمويلية هامة لمؤسسات التعليم في الدول العربية، وذلك من خلال استغلال (تأجير) بعض أصولها المادية بشكل دائم أو مؤقت وذلك وفقاً للظروف والمعطيات المتاحة، إضافة لتوظيف بعض الأنشطة المدرسية في مجالات الصناعات الحرفية والمنتجات اليدوية أو الاعمال الفنية التي تولد بدورها دخول إضافية للمؤسسة وتسهم في سد طلب المجتمع المحلي وفي ذات الوقت تسهم في التأهيل العلمي أو المهني للطلاب، إضافة إلى إمكانية الحصول على بعض عقود الامتياز للإعلان أو للترويج لمؤسسات الاعمال، لاسيما على مستوى المجتمعات المحلية، إلى غير ذلك من وسائل لحشد الموارد واستثمار كافة الطاقات المتاحة المادية والمعنوية والبشرية، ويتطلب ذلك (دور حكومي) للمساعدة في إقرار التشريعات والنظم الإجرائية الميسرة للمؤسسات التعليمية الحكومية لاستثمار كل أو بعض من مواردها المتاحة وتغيير علاقتها التقليدية بالمركز ممثلاً في وزارة التعليم.

## 2. آليات الاستثمار الخاص والمسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال

يتطلب توسيع دور التمويل الخاص في سوق التعليم تهيئة عديد من المقومات الأساسية لتنميته وكذلك لاستدامته. في هذا الإطار يمكن طرح عدد من الأساليب الممكنة انتهجها لتطوير ذلك الدور للتمويل الخاص لتمويل التعليم وأهمها:-

- تطوير الإطار التشريعي المنظم لدور التعليم الخاص في التعليم: يمثل تطوير مثل هذا الإطار التشريعي والقانوني لاسيما على مستوى التعليم العام في الدول العربية مرتكز لإطلاق دور التمويل الخاص. حيث يتم من خلال ذلك الإطار التنظيمي الواضح والعاقل للعلاقات بين المدارس الخاصة والقائمين عليها من جانب، والدولة

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

والمجتمع والأسر من جانب آخر، كما أنه يتيح للأسر والعائلات إمكانات أعلى للرقابة والمقاضاة لتلك المؤسسات الخاصة، كما أنه يوفر للقطاع الخاص الحوافز المناسبة لتعظيم الربح ومن ثم استمرارية وتوسع نشاطه، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو الحفاظ على جودة العملية التعليمية. وقد أظهرت تجارب البنك الدولي في عديد من دول العالم أن تأسيس آليات لرقابة الأسر والعائلات على الأداء التعليمي للمدارس قد انعكس إيجاباً على ارتفاع نوعية التعليم ومستويات التحصيل المدرسي للطلاب، هذا إضافة لما توفره تلك القوانين والنظم من كبح جنوح عديد من مؤسسات التعليم الخاصة لتعظيم أرباحها عبر زيادات غير مبررة للمصروفات المدرسية، وبذلك تتم الموازنة بين تحفيز القطاع الخاص على تنمية استثماراته وزيادة دوره في مجال التعليم، وحماية الأسر والانضباط المالي، وكذلك استيفاء معايير الجودة التعليمية. يبقى الضمان لفعالية مثل تلك القوانين منوطاً بمستويات المشاركة بين الشركاء (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلي الأسر والعائلات)، وإخضاع نتائج أعمالهم للتداول والنقاش المجتمعي الحر والممنهج، لضمان الحصول على مخرجات تلي تطلعات كافة الشركاء بشكل متوازن ومستدام.

- تخصيص الأنشطة والخدمات التعليمية: يمثل التوجه نحو التخصيص المتدرج لعدد من الأنشطة والخدمات التعليمية مدخلاً إضافياً لتوسيع دور التمويل الخاص في تمويل التعليم، مع إعطاء الأولوية للأنشطة الأكثر انعكاساً على جودة العملية التعليمية مثل تخصيص الإدارة التعليمية.

- تهيئة بيئة أعمال مساندة لتوسيع دور الاستثمارات الخاصة في التوجه نحو التعليم، لاسيما الاستثمارات ذات المنشأ الوطني، حيث يبقى الاستثمار في التعليم محدداً بالعوامل التقليدية لبحث باقي أشكال الاستثمار، وأهمها مدى تطور بيئة الأعمال. الأمر الذي يفرض على الدول العربية مضاعفة جهودها لتحسين بيئة الأعمال لديها بمختلف جوانبها.

### 3. الدفع بدور الموارد التمويلية القائمة على الوقف

يندرج حشد الموارد الوقفية للمساهمة في تمويل التعليم ضمن المظلة الأوسع للعمل الخيري، الذي أظهرت الدراسة انتشاره ولعبه دوراً ملموساً في تمويل التعليم والأنشطة الاجتماعية والتنموية بوجه عام في التطبيقات الدولية. التي أظهرت أن الاستثمار في التعليم يمثل وجهة مثالية لاستثمار الموارد الموقوفة، فهو يلبي متطلبات تنوع مصادر تمويل التعليم، ويحد من الاعتماد على المصادر الحكومية، كما أنه يمثل مصدراً مناسباً لتوفير عوائد مجزية للاستثمار الوقفي. كذلك يمثل حشد الموارد الوقفية لتمويل الأنشطة المجتمعية ذات المردود التنموي طويل الأجل بما فيها التعليم، هدفاً ومخرجاً حيويًا لكافة الدول دون النظر إلى قدراتها الاقتصادية، ففي الدول ذات النقص فإن هذا التوجه يرفد لها قصور التمويل ونقص الموارد، وفي الدول ذات الوفرة، فإنه يحرر عديد من المخصصات الممكن إعادة توظيفها في قطاعات أخرى.

يظهر واقع إدارة الموارد الوقفية في الدول العربية وكذلك في معظم الدول الإسلامية وجود تناقض مبدئي بين مرجعية الوقف الشرعية والإدارية والتنظيمية (وزارات وهيئات حكومية) من جانب، ومصادره (أفراد وأسر وشركات خاصة) من جانب آخر. دفع ذلك التناقض المعنيين بهذه التجربة إلى تنمية أفكار وأطروحات جديدة لحله وذلك من خلال ابتكار أو تطوير وتطوير بعض الآليات المتبعة في النظم الدولية التي تمكنت من التغلب عليه، وأهمها تأسيس الصناديق الوقفية، التي تمكن من التوافق مع الطبيعة غير الحكومية للموارد الموقوفة من جانب، كما أنها تحد من السيطرة الحكومية الإدارية من جانب آخر وذلك مقابل توسيع مهام الإشراف والرقابة الحكومية. وهو ما تم بالفعل في تجارب عديد من الدول العربية مثل "مصر، والكويت، والسعودية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وغيرهم".

تنطلق البدائل التمويلية المقترحة القائمة على دور الوقف من التعامل مع العناصر الثلاثة المكونة لذلك السوق، ممثلة في جانب العرض (مقدمي الأوقاف بمختلف فئاتهم

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

وتصنيفاتهم الاقتصادية والاجتماعية من مؤسسات أعمال وهيئات وأفراد)، وجانب الطلب (الأنشطة التنموية المختلفة بما فيها الأنشطة التعليمية)، إضافة إلى موضع تنظيم عملية تلاقي العرض مع الطلب (التشريعات والنظم والقواعد الإجرائية الميسرة ودور وصلاحيات الجهات الرسمية المعنية بإدارة الأوقاف).

يعتمد توسيع وتعميق دور الوقف في التمويل للتعليم في جانبه الأكبر على دور المؤسسات التي تشرف عليه وتديره في الدول العربية (الوزارات والأمانات والهيئات) وهو ما يستدعي إعطاء زخماً متواصلاً لإدارة تلك المؤسسات وطرق عملها، وتطوير نظمها الإدارية وطبيعة تخصيصاتها للموارد الموقوفة على مختلف الأنشطة ليتضمن بشكل واضح قناة خاصة بتمويل التعليم وأنشطته، مع تطوير وتحسين طبيعة الإجراءات التي تحكم تنفيذ العمليات الوقفية، بما يوفر لها مستويات أعلى من السرعة والمرونة لحشد الموارد.

الأمر الذي يتطلب ضرورة وجود قيادة فاعلة لتلك المؤسسات تتبنى رؤى وأهداف وخطط طموحة وموضوعية، تتمكن من استهداف الفئات المناسبة القادرة على تقديم الهبات والموقوفات. وكذلك وجود تنظيم مرن للعلاقة بين الواقف وجهات الإشراف على الوقف، تضمن استمرارية علاقة الواقف بوقفه، ومتابعته لنتائج هذا الوقف (الاجتماعية والتنموية) سواء كانت مشاركته كلية أو جزئية، وهو ما يرفع من مستويات الشفافية والمساءلة ويحفز على نشر ثقافة تقديم الأوقاف.

الاستفادة من الفضاء السيبراني والتطورات المتلاحقة في وسائل التواصل، لاسيما بعد جائحة كوفيد-19 وما وفرته من آفاق أوسع لحشد تبرعات وموقوفات من كافة فئات المجتمع في الدول العربية كل حسب قدراته وموارده، وتوجيهها إلى خيارات واضحة ومحددة على الموقع الإلكتروني، ومن ثم فإن على المؤسسات الوقفية عدم الاقتصار فقط على ابتكار وسائل حديثة ومرنة لتلقى الأوقاف وتوجيهها، بل العمل على نشر وتوسيع تلك الوسائل على أكبر نطاق ممكن، بما قد يقتضيه ذلك من وضع صلات وصل لتلك الوسائل على المواقع الإلكترونية الخاصة بمؤسسات الدولة في الداخل والخارج، إضافة إلى البنوك والمؤسسات

المالية والمصرفية، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها من المواقع التي تتسم بكثافة المترددين عليها.

#### 4. آليات التمويل المشترك – توليفات تمويلية مقترحة

يندرج ضمن هذا الإطار كافة أساليب التمازج الممكن تأسيسها بين مختلف الآليات السابقة، ويبقى اختيار المزيح التمويلي المناسب رهناً بنمط الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية السائدة في كل دولة من الدول العربية. حيث يمكن طرح عديد من التوليفات التمويلية وذلك على النحو التالي:-

- توسيع الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص: حيث يجب العمل على تطوير مستويات المشاركة فيما بين الأطراف الممثلة للإطار الحكومي والقطاع الخاص، وذلك في ضوء محدد أساسي وهو، مدى تحديث ومرونة آليات العمل بوجه عام وضوابط التمويل بوجه خاص داخل المنظومة التعليمية، لاسيما القيود واللوائح التنظيمية الداعمة لقدرات المؤسسات التعليمية في حشد مصادر التمويل المختلفة، وذلك في إطار عدم غياب أو تهميش المسؤولية الحكومية. بحيث يتم الارتباط العضوي بين تنمية دور التمويل الخاص في تمويل التعليم من جانب، والالتزام بتعميم التعليم وحماية مبدأ تكافؤ الفرص، لاسيما للفئات غير القادرة على تحمل كلفة التعليم الخاص من جانب آخر.

- الإدماج المقنن لدور الافراد وتفعيل مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والهيئات العاملة في الدولة: بحيث يتم توجيه تلك الأداة التمويلية لمساندة جوانب القصور أو الضعف في المنظومة التعليمية في مختلف مناطق وأقاليم الدول العربية، من خلال توجيهها لبناء المدارس أو لتوسيع ما هو قائم منها، أو لتمويل أي من أنشطتها المختلفة، وهو ما يتطلب دور حكومي لتوفير وإتاحة حوافز مناسبة (مالية وضريبية) يتم ربطها مباشرة بوجهة الانفاق (لمتطلبات الشفافية والمساءلة والمسؤولية ومن ثم الفعالية)، وكذلك مرونة القواعد والإجراءات المنظمة لذلك



## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

والبعد عن التعقيد والبيروقراطية غير المبررة. كما يمكن ضمن هذا الإطار للدول العربية إطلاق دور مراكز تجمع الهياكل المؤسسية الخاصة القائمة فيها مثل الغرف التجارية والصناعية، سواء بصورة مباشرة من خلال موارد وطاقت تلك الغرف، أو عبر الوساطة فيما بين المؤسسات الصناعية والتجارية الخاصة من جانب، والإدارات التعليمية والمدارس العامة التابعة لها من جانب آخر. حيث يمكن بناء خارطة تمويلية جغرافية تواءم بين مؤسسات الأعمال الراغبة في تفعيل مسؤوليتها الاجتماعية، والمدارس العامة المرشحة لتلقي هذا التمويل، وذلك تحت إشراف إدارة متخصصة يتم تأسيسها في وزارة التعليم في الدول العربية، تتولى مهمة الاشراف والتنسيق وإعداد التقارير الختامية والتقييمات الدورية لكافة مراحل التنفيذ وكذلك النتائج والتأثيرات النهائية لتلك الآلية، والنظر الدوري في تطويرها وتوسيع نطاقها، أو وقفها أو استبدالها وذلك وفقاً لنتائج عملية التقييم.

- المزج بين الانفاق الحكومي والهيئات والمساعدات المجتمعية لاسيما تلك المقدمة من الأسر والعائلات ذوي الطلاب: حيث تقوم هذه الآلية على إتاحة المجال المباشر أمام المؤسسات التعليمية لاسيما المدارس العامة لتلقي الهيئات والمساعدات والموقوفات من أفراد المجتمع المحلي لاسيما من أسر الطلاب، لتمويل جزء من الأنشطة التعليمية في تلك المدارس، وذلك في إطار توسيع دور الإشراف المجتمعي وبخاصة على نوعية الخدمات التعليمية، وهو ما يحرر الموارد العامة ويخفف العبء التمويلي عن الإنفاق العام، ويحسن من كفاءة وفعالية العملية التعليمية في الدول العربية.

## المراجع العربية

ابن بطوطة محمد بن عبد الله بن محمد اللواتي الطنجي (756هـ الموافق 1355م). "رحلة ابن بطوطة: تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار"، دار إحياء العلوم، بيروت، 1987م (1407هـ).

ابن خلدون عبد الرحمن (1377)، "مقدمة ابن خلدون"، ص.191.  
([https://foulabook.com/ar/book-pdf#google\\_vignette](https://foulabook.com/ar/book-pdf#google_vignette))

أبوزيد، محمد (2013). "نظام الوقف الإسلامي: تطوير أساليب العمل وتحليل نتائج بعض الدراسات الحديثة، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – الإيسيكو-الرباط، 1421هـ، 2013م. (<http://www.awqaf.org.sa/blog/2013/09>)

أبو شمالة، نواف (2018). "الارتقاء بالتعليم في الدول العربية: متطلبات الاستدامة وقيود التمويل"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19 العدد (3)، يوليو 2018.

أبو شمالة، نواف (2020). "الآثار الاقتصادية لجائحة "كوفيد" – 19 على أسواق العمل والفقير في الدول العربية وسبل معالجتها" مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، الكويت، المجلد 22 العدد (3)، نوفمبر 2020.

الزكي أحمد (2010). "التعليم في ماليزيا: خيارات واسعة للطلاب في المرحلة الثانوية" مجلة المعرفة، 8 مارس 2010.

[http://www.almarefh.net/show\\_content\\_sub.php?CUV=367&SubModel=157&ID=](http://www.almarefh.net/show_content_sub.php?CUV=367&SubModel=157&ID=)  
(572).

براي، مارك (2001). "تمويل التعليم العالي الأنماط والاتجاهات والاختبارات"، مجلة مستقبلات، مجلد 30، ع 115، اليونسكو، سبتمبر 2001.

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

بوقرة رايح، وعامر حبيبة (2013). "دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة-دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية والتجربة الجزائرية" ورقة مقدمة الى اعمال الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، صفاقس – الجمهورية التونسية، يونيو 2013.

صندوق النقد العربي(2021،2014). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، الامارات، أبو ظبي.  
(<https://www.amf.org.ae/ar/publications/reports/joint-arab-economic-reports>)

الجورثي، صلاح الدين (2012). "المجتمع الخيري وفعالية منظومة القيم في التجربة التاريخية للأمة"-مجلة التفاهم – عدد 35 – 2012. وزارة الأوقاف والشئون الدينية – سلطنة عمان 1433هـ. 2012 م.

حجازي المرسي (2006). "دور الوقف في تحقيق التكافل الاجتماعي في البيئة الإسلامية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي المجلد 19 عدد 22.

الصلاحات، سامي (2010). "الأوقاف التعليمية. التعليم العام أم التعليم العالي؟" ورقة مقدمة إلى أعمال ورشة خاصة لتنفيذ مشروع حلقات نقاش حول الرؤية المستقبلية للتعليم العام في المملكة العربية السعودية – الرياض – المملكة العربية السعودية، 6 نوفمبر 2010.

الصلاحات، سامي (2002). "المال الوقفي بين العلماء والسلطين"، مجلة كلية الدراسات العربية والإسلامية، العدد (23)، الامارات، 2002.

الصلاحات، سامي (2004). "دور الوقف في تفعيل التعليم العالي في الجامعات الإسلامية-قراءة في خطة مشروع مؤسسة الوقف للدراسات العليا، المغرب، ايسسكو، مجلة الجامعة، 2004  
(<https://waqef.com.sa/upload/zM7sTpsKbk17.pdf>)

الصلاحات، سامي. (2005). دور الوقف في مجال التعليم والثقافة، دولة ماليزيا نموذجا، مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد 2، جامعة الملك عبد العزيز، 2005.

- عمر، عبد الحليم (2006). "نظام الوقف الإسلامي والنظم المشابهة في العالم الغربي - دراسة مقارنة" بحث مقدم الى المؤتمر الثاني للأوقاف "الصيغ التنموية والرؤى المستقبلية" - جامعة ام القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية (ديسمبر 2006).
- الفنجري، محمد (2001). "كيف يمكن استثمار نظام الوقف في دعم قضايا الأقليات الإسلامية؟"، ورقة مقدمة لندوة الجمعية الخيرية الإسلامية، القاهرة، 15 مايو 2001.
- خليل، محمد (2006). "تاريخ الخليج وشرق الجزيرة العربية المسمى: إقليم بلاد البحرين في ظل حكم الدويلات العربية". جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2006.
- القحطاني، محمد (2007). "الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية"، بحث غير منشور، وزارة التعليم العالي، جامعة ام القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، المملكة العربية السعودية، 2007.

## المراجع الأجنبية

- NAUCUBO, 2022: (<https://www.nacubo.org/Search-Results?q=2016&content=pdf&cat1=&pagesize=10&sort=desc>)
- American Progress. (2015). "A fresh Look at School Funding; 5 New Ideas for ESEA Reauthorization". (<http://www.americanprogress.org/issues/education/report/2015/05/18/113397>).
- Booz,2011: "Education consulting services worldwide", Booz & Company on Consultancy. (<https://www.consultancy.org/services/industry/education>).
- Heller, Donald, E. (1997). "Access to public higher education 1976 to 1994: new evidence from an analysis of the states". higher education, tuition, financial aid, ED.A., Harvard university, Diss, abs., int., vol.58, No.5, 1997.
- IES-NCES. (2015). "Financial Accounting for Local and State School System". U.S. Department of Education, Institute of Education Sciences – IES, National Center for Education statistics-NCES, 2015.

IMF. (2022a). “Global debt database”,  
(<https://www.imf.org/external/datamapper/datasets/GDD>)

IMF. (2022b). “World economic outlook”.  
(<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2022/10/11/world-economic-outlook-october-2022>).

IMF (October,2022). “World economic outlook database- General government net lending/borrowing %GDP”.  
(<https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2022/October/weo-report?>)

International Center for Education statistics- IES (May 2015); “Digest of Education statistics; 2013”, NCES 2011-2015, <http://nces.ed.gov/programs/digest/d13/>.

International Energy Agency - IEA. (2022). “Data and statistics”.  
(<https://www.iea.org/data-and-statistics>).

Kenen, M., David. (1994). “The impact of Reaganomics on state financing of public higher education”, E.D.A., university of Massachusetts, diss, abs., int., vol.55, No.3A, 1994.

Macrotrends,2022, “Crude Oil Prices - Historical Annual Data”.  
<https://www.macrotrends.net>

Monik, A & Adam, A. (2014). “Financial Regulations and the Diversification of Funding Sources in Higher Education Institutions: Selected European Experiences”, (August,2014).  
<http://ssrn.com/abstract=2537091> or  
<http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2537091>.

NACUBO. (2022). “TIAA Study of Endowments- NTSE Results, -2021”.  
<https://www.nacubo.org/Research/2021/Public-NTSE-Tables>.

National Association of College and University Business Officers – NACUBO. (2016).” U.S. and Canadian Institutions Listed by Fiscal Year 2014 Endowment”.

National Center for Education Statistics- NCES. (2021).” Digest of education statistics”.

([http://nces.ed.gov/programs/digest/d15/tables/dt15\\_235.10.asp?current=yes](http://nces.ed.gov/programs/digest/d15/tables/dt15_235.10.asp?current=yes)).

National Center for Education Statistics- NCES. (2022). “Revenues and Expenditures for Public Elementary and Secondary Education: FY 20”. May 2022. NCES 2022-301 U.S. Department of education. (<https://nces.ed.gov/pubs2022/2022301.pdf>)

Nonprofit college online. (2022). “50 Richest universities in the world: university endowment rankings”. (<https://www.nonprofitcollegesonline.com/wealthiest-universities-in-the-world/>)

OECD. (2015).” The OECD’s report education at a glance-2015”. ([https://www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2015\\_eag-2015-en](https://www.oecd-ilibrary.org/education/education-at-a-glance-2015_eag-2015-en)).

OECD. (2016). The OECD’s report education at a glance-2016”. (<https://data.oecd.org/eduresource/private-spending-on-education.htm#indicator-chart>).

OECD. (2021). “Education at a Glance 2021: OECD Indicators”. OECD Publishing, Paris, (<https://doi.org/10.1787/b35a14e5-en>).

Patrinos H. and Psacharopoulos George. (2020). “Returns to education in developing countries” Policy Research Working Paper 8402, World Bank,2020. (<http://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29672/wps8402.pdf?sequence=1&isAllowed=y>).

Stephen Q. (2015). “Revenues and Expenditures for Public Elementary and Secondary Education: School Year 2011–12 (Fiscal Year 2012)”, First Look, , National Center for Education Statistics, January 2015

Steve O. Michael & Mark A. Kretoivics. (2004). “Financing Higher Education in a Global Market “, ISBN: 978-0-87586-316-0. (<https://www.researchgate.net/publication/216147420>)

U.S. Department of Education (2015). “Biennial Survey of Education in the United States, 1919-20 through 1949-50”, National Center for Education Statistics, Statistics of State School Systems, 1959-60 and 1969-70;(September,2015).

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

([http://nces.ed.gov/programs/digest/d15/tables/dt15\\_235.10.asp?current=yess](http://nces.ed.gov/programs/digest/d15/tables/dt15_235.10.asp?current=yess))

UNDP. (2022). “Human development reports”. (<https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>)

UNESCO. (2015). “Education for all Global Monitoring Report- Education for all 2000-2015: achievements and challenges” UNESCO, 2015.

United Nations. (2022). “Population Projections 2019”, Rev. 1 based on the World Population Prospects 2019 Rev, Department of Economic and Social Affairs, population dynamics, Population Division (<https://population.un.org/wpp/Download/Probabilistic/Population>).

USD368,2022: <http://www.usd368.org/>.

Wikipedia. (2022). [https://en.wikipedia.org/wiki/Mustansiriya\\_Madrasah](https://en.wikipedia.org/wiki/Mustansiriya_Madrasah).

World bank. (2006). Where is the wealth of nations? Measuring Capital for the 21st Century”, ISBN-10: 0-8213-6354-9 ISBN-13: 978-0-8213-6354-6. (<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/7505>).

## مواقع إلكترونية

<http://atlas.newamerica.org> ;”PREK-12 financing overview: Federal, State, and Local K-12 School financing overview”, June 2015.

<https://www.collegeraptor.com/college-rankings/details/Endowment>

<http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/publication>.

## الملاحق

ملحق رقم (1): الأداء المقارن لمعدل العائد الخاص على التعليم في أقاليم العالم – 2018 %

الاقليم	معدل العائد (%)	متوسط سنوات الدراسة
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	11.0	7.3
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	10.5	5.2
شرق آسيا والمحيط الهادئ	8.7	6.9
جنوب آسيا	8.1	4.9
الاقتصادات المتقدمة	8.0	9.5
أوروبا وآسيا الوسطى	7.3	9.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الذي يضم معظم الدول العربية)	5.7	7.5
المتوسط العالمي	8.8	8.0

المصدر: Patrinos and Psacharopoulos, 2020.



مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

ملحق رقم (2): الاسقاطات السكانية للدول العربية حتى العام 2100 (مليون نسمة)

الدولة	2020	2030	2040	2050	2060	2070	2080	2090	2100
مصر	102334.403	120832	140350	159957	177538	193263	206565	217250	224735.18
الجزائر	43851.043	50361	55640	60923	64979	67357	69019	70306	70704.619
السودان	43849.269	55254	67919	81193	94749	108222	120912	132318	142342.36
العراق	40222.503	50194	60584	70940	80712	89542	97129	103203	107711.27
المغرب	36910.558	40887	43973	46165	47440	47761	47250	46206	44707.864
السعودية	34813.867	39322	42473	44562	45349	44966	44214	43362	42231.012
اليمن	29825.968	36407	42670	48080	52063	54341	55077	54613	53171.32
سوريا	17500.657	26677	30153	33129	35235	36147	36425	36491	36103.178
الصومال	15893.219	21191	27591	34922	43128	51689	60207	68369	75716.429
تونس	11818.618	12756	13353	13797	13964	13847	13614	13339	12972.285
الأردن	10203.14	10655	11887	12932	13615	14024	14146	13996	13644.11
الإمارات	9890.4	10661	10648	10425	10626	11051	11600	12267	12909.869
ليبيا	6871.287	7606.4	8151	8525.4	8636.9	8557	8430.8	8263.2	8011.54
لبنان	6825.442	6194.8	6376.4	6528.2	6563.1	6457.3	6241.1	5981.1	5707.209
عمان	5106.622	5936.1	6437.4	6915.5	7298	7463.5	7467.3	7388.9	7267.893
فلسطين	5101.416	6341.7	7599.2	8815.8	9913.5	10835	11536	12011	12268.218
موريتانيا	4649.66	5967.2	7432.1	9024.9	10684	12361	14020	15608	17064.607
الكويت	4270.563	4747.1	5152.5	5393.5	5470	5606.5	5856.1	6056.7	6188.983
قطر	2881.06	3326.9	3628.7	3851.1	4007.3	4091.5	4129.5	4141.3	4162.408
البحرين	1701.583	2013.4	2199.7	2316	2386.1	2414.3	2397.2	2336.8	2251.891
جيبوتي	988.002	1116.7	1216.9	1295.4	1345.8	1364.2	1363.4	1352.6	1331.656
القمر	869.595	1063.1	1266.3	1471.7	1665.9	1840.7	1989.6	2106	2186.509
الدول العربية	436378.875	519509	596702	671165	737369	793200	839589	876964	903390.41

المصدر: UN,2022

ملحق رقم (3): الاسقاطات السكانية للفئة العمرية (19-0) في الدول العربية حتى العام 2100  
(ألف نسمة)

الدولة	2020	2030	2040	2050	2060	2070	2080	2090	2100
مصر	43 414	49 780	51 985	56 077	57 747	57 906	57 574	56 034	54 064
السودان	22 252	25 978	29 889	33 284	36 069	38 588	40 527	41 591	42 010
العراق	19 321	22 285	24 624	26 630	27 999	28 748	28 901	28 466	27 611
الجزائر	16 409	18 333	16 773	17 000	17 507	16 498	15 801	15 600	14 883
اليمن	14 784	16 273	16 700	16 541	15 808	14 685	13 503	12 462	11 548
المغرب	12 850	12 985	12 209	11 724	11 183	10 431	9 757	9 150	8 523
السعودية	10 816	11 263	10 179	9 686	9 472	8 815	8 308	8 097	7 754
الصومال	9 153	11 710	14 547	17 124	19 632	21 856	23 575	24 942	25 750
سوريا	6 961	10 059	9 548	9 210	9 210	8 531	7 965	7 640	7 156
الأردن	4 392	3 872	3 823	3 727	3 460	3 258	3 079	2 859	2 677
تونس	3 658	3 759	3 328	3 229	3 187	2 943	2 775	2 684	2 521
فلسطين	2 474	2 805	2 980	3 111	3 159	3 121	3 029	2 905	2 767
ليبيا	2 471	2 413	2 192	2 128	2 057	1 904	1 801	1 727	1 620
موريتانيا	2 315	2 830	3 296	3 773	4 221	4 606	4 936	5 200	5 376
لبنان	2 287	1 735	1 593	1 436	1 369	1 300	1 189	1 114	1 054
الإمارات	1 855	2 082	2 038	2 085	2 231	2 324	2 414	2 563	2 714
عمان	1 363	1 644	1 503	1 448	1 500	1 439	1 358	1 351	1 326
الكويت	1 142	1 121	1 104	1 225	1 221	1 211	1 267	1 281	1 279
قطر	499	572	563	555	569	578	591	614	637
القمر	429	490	537	581	612	628	634	626	608
البحرين	400	443	443	418	394	386	375	364	361
جيبوتي	376	383	362	349	342	325	306	295	282
الدول العربية	179621.8	202811.58	210217.16	221339.10	228947.05	230081.87	229662.13	227565.9	222521.59
العالم	2 595 845	2 678 338	2 700 221	2 728 422	2 735 701	2 710 801	2 671 249	2 618 435	2 547 417

المصدر: UN,2022.

## صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير  
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها  
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت  
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية  
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي  
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية  
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل  
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الإقتصادية في الدول العربية  
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث  
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟  
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات  
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة  
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية  
اعداد : د. علي عبد القادر علي

- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية  
إعداد: أ. عامر التميمي، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات  
إعداد: أ.د. ماجد خشبة، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية  
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً: إشارة لحالة العراق  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة  
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 22 - التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبد القادر
- 23 - العولمة والبطالة: تحديات التنمية البشرية  
إعداد: د. محمد عدنان وديع
- 24 - اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات  
إعداد: د. محمد نعمان نوفل
- 25 - المرأة والتنمية في الدول العربية: حالة المرأة الكويتية  
إعداد: د. رياض بن جليلي
- 26 - البطالة ومستقبل أسواق العمل في الكويت  
إعداد: د. بلقاسم العباس
- 27 - الديمقراطية والتنمية في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبدالقادر علي

- 28 - بيئة ممارسة أنشطة الأعمال ودور القطاع الخاص  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 29 - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية  
في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية  
إعداد: أ. منى بسيسو
- 30 - الاصلاح الضريبي في دولة الكويت  
إعداد: د. عباس المجرن
- 31 - استهداف التضخم النقدي: ماذا يعني لدول مجلس التعاون؟  
إعداد: د. وشاح رزاق
- 32 - الأزمة المالية الدولية وإنعكاساتها على دول الخليج  
إعداد: د. وشاح رزاق  
د. إبراهيم أونور  
د. وليد عبد مولاة
- 33 - استخدام العوائد النفطية  
إعداد: د. محمد إبراهيم السقا
- 34 - السوق الخليجية المشتركة  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 35 - الاقتصاد السياسي لعدم المساواة في الدول العربية  
إعداد: د. علي عبدالقادر علي
- 36 - الضرائب، هبة الموارد الطبيعية وعرض العمل في الدول العربية ودول مجلس التعاون  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 37 - إندماج إقتصادي إقليمي أم دولي: الحالة العربية  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 38 - التجارة البينية الخليجية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 39 - تطوير الأسواق المالية التقييم والتقلب اعتبارات خاصة بالأسواق الناشئة  
إعداد: أ. آلان بيفاني
- 40 - تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 41 - قياس كفاءة بنوك دول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. إبراهيم أونور

- 42 - مُحددات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الدول العربية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 43 - رأس المال البشري والنمو في الدول العربية  
إعداد: د. بلقاسم العباس  
د. وشاح رزاق
- 44 - لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنموياً؟  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 45 - حول حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية  
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 46 - سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية  
إعداد: د. حسين الطلافحه
- 47 - المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية  
إعداد: د. وليد عبد مولاة
- 48 - البيئة الاستثمارية ومعوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة: حالة دولة الكويت  
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 49 - التدريب أثناء الخدمة لشاغلي الوظيفة العامة: دراسة حالة لواقع التجربة الكويتية  
إعداد: د. فهد الفضالة
- 50 - التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي  
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 51 - وكالات التصنيف الائتماني: عرض وتقييم  
إعداد: د. أحمد الكواز
- 52 - دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة  
ودور مؤسسات الدعم الفني  
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 53 - واقع المخاطر الاجتماعية في الجمهورية اليمنية  
إعداد: د. محمد باطويح  
د. فيصل المناور
- 54 - تجارب تنمية رائدة - ماليزيا نموذجاً  
إعداد: د. فيصل المناور  
د. عبد الحليم شاهين

55 – Small and Medium Enterprises in Lebanon: Obstacles and Future Perspectives

Issue: Omar Malaeb

- 56 – مؤشرات تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها  
إعداد: د. إيهاب مقابله
- 57 – بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية  
إعداد: د. فيصل المناور  
أ. منى العليان
- 58 – الدور التنموي للسياسات الصناعية الحديثة في ضوء الممارسات الدولية الرائدة: متطلب التحول الهيكلي  
لاقتصادات الدول العربية  
إعداد: د. نواف أبو شماله
- 59 – التجربة الماليزية في إدارة الأزمات: مقارنة في الاقتصاد السياسي  
إعداد: د. فيصل المناور  
أ. منى العليان
- 60 – تطوّر الإنتاجية ومساهماتها في النمو الإقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي  
إعداد: د. محمد لزعر
- 61 – تطوير المؤسسات العربية من منظور اقتصاد المعرفة  
إعداد: د. علم الدين بانقا  
د. محمد عمر باطويح
- 62 – الإصلاح الإداري مدخلاً لتصويب المسار التنموي : تجارب دولية  
إعداد: أ. عمر ملاعب
- 63 – مخاطر الهجمات الالكترونية (السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس  
التعاون الخليجي  
إعداد: د. علم الدين بانقا
- 64 – دراسة تحليلية لسياسات وآليات تنمية قطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:  
حالة المملكة الأردنية الهاشمية  
إعداد: د. إيهاب مقابله

## مداخل التنويع لمصادر تمويل التعليم في الدول العربية في ضوء الممارسات الدولية الرائدة

- 65 - الدوافع والاحتياجات المهنية حسب مدركات المتدربين المشاركين في البرامج التدريبية بالمعهد العربي للتخطيط  
إعداد: د. فهد الفضالة
- 66 - أهمية تطوير مناهج وأساليب التعليم والتعلم بالنسبة للعملية التنموية - مع التركيز على منهج مونتيسوري  
إعداد: أ. نبيلة بيدس
- 67 - دور مؤسسات العمل العربي المشترك والمؤسسات الإنمائية والتمويلية العربية في الحد من الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية - نظرة تحليلية  
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 68 - مؤشرات تقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر: دراسة تطبيقية لحالة المؤسسة الفلسطينية للإقراض والتنمية "فاتن"  
إعداد: أ.د. إيهاب مقابله  
أ. محمد عواوده
- 69 - تقييم فعالية تطبيقات سياسات سوق العمل النشطة وغير النشطة في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19 على أسواق العمل  
إعداد: د. محمد عمر باطويح  
أ. مريم بوزير
- 70 - العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية: دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستثناس بالتجربة الماليزية  
إعداد: أ. إسماعيل قادير

## 71 - The Importance of Arab Parents' Perspective in Shaping and Developing ECE Methodologies to Increase Economical Efficiency and Social Consistency: The Montessori Method of Education

Issue: Nourhan Zehnie

- 72 - فعالية دور سياسات سوق العمل في الدول العربية: إسقاطات على تداعيات أزمة كوفيد - 19  
إعداد: د. نواف أبو شمالة
- 73 - التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي  
إعداد: د. عبد الحليم شاهين
- 74 - متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في القطاع العام مع التركيز على التجربة اليابانية  
إعداد: أ.د. فيصل المناور  
د. منى العليان  
أ. عبدالله الدويلة



75 - أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: فجوة التخطيط والتمويل والبيانات  
إعداد: أ.د. وليد عبدمولاه

76 - دور برامج الحماية الاجتماعية في إدارة الأزمات بالتركيز على جائحة COVID-19  
إعداد: أ.د. فيصل المناور  
د. منى العلبان

## المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 📠 : 24842935 (965)

✉ : [api@api.org.kw](mailto:api@api.org.kw) - [www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)



تابعونا: